الأخبار
al-akhbar

الخميس 16 تموز 2026
العدد 5826 السنة العشرون
Jeudi 16 Juillet 2026 nº 5826 20ème année

www.al-akhbar.com

16 صفحة
100000 ليرة

تقرير 6

محاولة انتحار كلّ ست ساعات... وحالة انتحار كلّ يومين

«المناطق التجريبية» لابتزاز لبنان... وتراجع يكرر التلويح بالشرع

مفاوضات روما: عودة إلى المسار العسكري غير المباشر 2

أميركا تجرّب المجرَّب نحو توسيع العدوان؟

8 - 9

اجتماع في «البيت الأبيض» ركّز على خطط جديدة لشنّ ضربات مدمّرة على أهداف استراتيجية في إيران (أ ف ب)

المشهد السياسي

مفاوضات روما: عودة إلى المسار العسكري غير المباشر

حذّرت مصادر مطّلعة من أن العدو الإسرائيلي يدرس العودة إلى توسيع عملياته في أكثر من منطقة لبنانية، في حال استمر التدهور في مسار المواجهة الإيرانية - الأميركية. وأوضحت أن تل أبيب التي تعتبر أن مذكرة التفاهم بين واشنطن وطهران فرضت عليها قيوداً، من بينها الحدّ من تنفيذ عمليات خارج الجنوب ولا سيما في الضاحية الجنوبية وبيروت، ترى أن انهيار الاتفاق يجعلها في حلّ من هذه القيود، وينيح لها استئناف عملياتها بذريعة «إزالة تهديدات وشيكة».

ومع إدراك الجميع أن الملف اللبناني جُمّد مؤقتاً بانتظار انتهاء زيارة رئيس الجمهورية جوزيف عون إلى الولايات المتحدة، واصلت واشنطن توجيه رسائل متناقضة، آخرها إشارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب إلى أن الرئيس السوري أحمد الشرع قادر على معالجة ملف حزب الله «بطريقة أكثر دقة». وقال ترامب في مقابلة مع قناة «فوكس نيوز» إنه يدرس «منح الرئيس السوري الضوء الأخضر للتحرك ضد حزب الله»، معتبراً أن دمشق «قد تتعامل مع هذا الملف بشكل أكثر دقة من إسرائيل». وجدّد انتقاداته لـ«أسلوب الجيش الإسرائيلي في عملياته داخل لبنان»، قائلاً: «كان من الأفضل أن تنسحب إسرائيل من أجزاء من لبنان وجنوب سوريا. وكان بإمكان الرئيس أحمد الشرع أن يتولى أمر حزب الله، وكان سيفعل ذلك بطريقة مختلفة. لن يدمّر المباني، أكره رؤية المباني وهي تُدمَّر». وأضاف: «أعتقد أن الشرع سيكون أكثر دقة من الإسرائيليين... وأفكر في منحه الضوء الأخضر».

في غضون ذلك، اختُتمت في روما الجولة السادسة من المفاوضات اللبنانية - الإسرائيلية برعاية الولايات المتحدة، بعدما انتهت أعمال يومها الثاني وسط أجواء وصفتها السفارة الأميركية في بيروت بأنها «إيجابية للغاية وتحمل مؤشرات بنّاءة». وتشير المعطيات إلى أن المرحلة المقبلة قد تشهد إعلاناً رسمياً عن بدء تنفيذ مشروع «المنطقتين التجريبيتين»، بما يعني انتقال اتفاق الإطار من مستوى التفاهمات النظرية إلى التطبيق الميداني، وهو ما عزّزته تصريحات ترامب التي اعتبر فيها أن «انسحاب إسرائيل من أجزاء من الأراضي اللبنانية سيكون خطوة إيجابية».

وسعى فريق رئيس الجمهورية إلى تسريب أجواء تفيد بأن الساعات الأخيرة شهدت تطوراً لافتاً في مسار المفاوضات، وأن الضغوط الأميركية نجحت في انتزاع موافقة إسرائيلية أولية على المضي في تنفيذ فكرة «المنطقتين التجريبيتين». وهو ما عبّر عنه وزير الخارجية الإسرائيلي جدعون ساعر، وعزّزته تقارير إعلامية إسرائيلية، عن «اقتراب التوصل إلى تفاهم بشأن هذه الآلية». وتقول مصادر إن الهدف من هذا الضغط الأميركي هو تحقيق تقدم ميداني ملموس قبل زيارة عون إلى الولايات المتحدة في 21 الجاري. ورغم هذا الترويج الإيجابي فإن التدقيق في تفاصيل المشروع يكشف عن عقد أساسية قد تحول دون نجاحه. فقد أفادت صحيفة «معاريف» الإسرائيلية بأن تل أبيب تسعى إلى «تحويل المناطق التجريبية إلى وسيلة للضغط على لبنان من أجل فرض شروط أمنية صارمة». كما ترفض مطلب لبنان بأن تكون هذه المناطق محررة بالكامل من أي وجود عسكري أو سيطرة إسرائيلية، وتصر على الاكتفاء بإنهاء الاحتلال المباشر مع الإبقاء على السيطرة بالنار. كذلك، تشترط عدم الانتقال إلى منطقة تجريبية ثانية قبل التأكد من «رضاها» عن أداء الجيش اللبناني في المرحلة الأولى.

> هل ينتظر العدو سقوط التفاهم الأميركي – الإيراني لمعاودة عملياته العسكرية في لبنان وصولاً إلى الضاحية وبيروت؟

وفي هذا السياق، كشفت مصادر مطّلعة لـ«الأخبار» أن إسرائيل تشترط إخضاع العسكريين الذين سينتشرون في المناطق التجريبية لتدقيق أمني للتأكد من عدم وجود أي ارتباط لهم بحزب الله. كما تتمسك بحقها في تقييم نتائج المرحلة الأولى، بحيث تحتفظ بإمكانية وقف تنفيذ أي خطوات لاحقة إذا اعتبرت أن المسار لا يحقق متطلباتها الأمنية.

وبحسب التسريبات، انتقلت المفاوضات إلى مرحلة البحث في التفاصيل التنفيذية، بما يشمل آليات التطبيق والإشراف والجهة التي ستتولى تقييم التنفيذ. وهو ما أشار إليه موقع «أكسيوس»، الذي تحدث عن «إطلاق محادثات تقنية لبحث تنفيذ جميع بنود اتفاق الإطار، بهدف إحراز تقدم نحو التوصل إلى اتفاق شامل بين لبنان وإسرائيل». وأضاف أن محادثات روما ركزت على الانتقال من مرحلة المبادئ والتفاهمات السياسية إلى مرحلة الإعداد التنفيذي والميداني.

وبذلك، يكون اتفاق الإطار قد دخل مرحلته الأكثر حساسية، إذ إن الإعلان المنتظر عن بدء تنفيذ المنطقة التجريبية الأولى قد يمنح لبنان فرصة لإظهار تقدم سياسي قبل زيارة عون إلى واشنطن، إلا أن نجاح هذه الخطوة يبقى رهناً بآليات التنفيذ والمتابعة التي ستتولاها الولايات المتحدة.

وبحسب ما تم الاتفاق عليه، فإن المرحلة الأولى من تنفيذ بند «المناطق التجريبية» تتطلب بحث تفاصيل تقنية وعسكرية تستوجب مشاركة خبراء عسكريين من الجانبين. ولذلك، تقرر عقد اجتماع عبر تقنية الاتصال المرئي بين وفد عسكري لبناني وآخر إسرائيلي، بإدارة ورعاية فريق عسكري أميركي تابع للقيادة المركزية الأميركية (CENTCOM)، يضم ضباطاً ينتشر عدد منهم حالياً في لبنان.

ميدانياً، لم تتوقف العمليات العسكرية الإسرائيلية، واستمرت أعمال التفجير والتجريف وإحراق المنازل في الخيام وكونين وحولا وبيت ياحون، بما يؤكد أن إسرائيل تفاوض على الطاولة، فيما تواصل فرض وقائع جديدة بالقوة على الأرض. فهذه العمليات ليست منفصلة عن مسار التفاوض، بل تشكل امتداداً له، عبر فرض معادلات ميدانية بالنار، تهدف إلى تدمير البنية العمرانية وشبكات الطرق، وتوسيع الفراغ السكاني، بما يصعّب عودة الأهالي وإعادة الإعمار، ويمنح إسرائيل لاحقاً ذريعة للقول إن الظروف الأمنية لا تزال غير مهيأة لانسحاب كامل.

(الأخبار)

السفارة الأميركية في روما (أ ف ب)

عون ونتيناهو... وغراهام!

بالتزامن مع زيارة رئيس الجمهورية جوزيف عون لواشنطن، يستعد رئيس حكومة العدو بنيامين نتنياهو لزيارة العاصمة الأميركية للمشاركة في مراسم تشييع السيناتور الصهيوني ليندسي غراهام.

وفي هذا السياق، قد يشهد تشييع غراهام مفارقات سياسية لافتة. إذ يسعى المصرفي الصهيوني أنطون الصحناوي إلى إقناع عون بالمشاركة في مراسم التشييع، انطلاقاً من اعتبار غراهام «صديقاً للبنان» وداعماً لمعركة تفكيك حزب الله. وبينما تنفي مصادر رسمية في بيروت وجود نية لدى عون للمشاركة في أي مناسبة قد يحضرها مسؤولون إسرائيليون، تؤكد المعلومات أن الصحناوي، إلى جانب مجموعة من «لبنانيي واشنطن»، سيشاركون في التشييع، مع احتمال عقد لقاءات مع مسؤولين إسرائيليين على هامش المناسبة. وفي موازاة ذلك، جرى تداول معلومات سرّبتها مواقع إعلامية لبنانية وأجنبية عن طرح فكرة عقد اجتماع بين عون ونتنياهو على هامش الزيارة. ورغم ما يُنقل عن موقف عون من أن الظروف الحالية لا تسمح بمثل هذا اللقاء، فإن بعض الأوساط لا تستبعد أن يمارس الرئيس دونالد ترامب ضغوطاً في هذا الاتجاه.

في هذه الأثناء، تواصل السفيرة اللبنانية في واشنطن ندى معوض، بالتعاون مع الصحناوي، التحضيرات لزيارة عون، لتأمين تغطية سياسية وإعلامية واسعة. ويجري الإعداد لعشاء يُتوقع أن يشارك فيه مسؤولون كبار في الإدارة الأميركية، وأعضاء في الكونغرس، وسفراء معتمدون في واشنطن، إلى جانب ممثلين عن مجموعات ضغط تؤيد موقف سلطة عون من المقاومة.

وفي ما يتعلق بنتنياهو، فإن هدف زيارته لا يقتصر على تكريم أحد أبرز داعمي إسرائيل في الولايات المتحدة، بل يتعداه إلى محاولة عقد لقاء مع ترامب، رغم أن البيت الأبيض أشار مراراً إلى أنه لم يُحدَّد أي موعد للقاء بين الرجلين.

وتقول مصادر في واشنطن إن ترامب يؤجل اللقاء مع نتنياهو لاعتبارات عدة، أبرزها أنه لا يريد في المرحلة الحالية إشراك إسرائيل الآن في عملياته العسكرية ضد إيران، كما لا يرغب في أن يتحول إلى طرف في الحملات الانتخابية التي انطلقت داخل كيان الاحتلال.

ويهتم نتنياهو باللقاء مع ترامب لأسباب تتجاوز الملف الإيراني، إذ يريد بحث ملفات سوريا ولبنان أيضاً. فالتكرار اللافت لتصريحات الرئيس الأميركي، التي يعبّر فيها عن تفضيله أن يتولى الرئيس السوري أحمد الشرع إدارة ملف لبنان وحزب الله، يُقرأ في إسرائيل على أنه دعوة إلى انسحابها من لبنان وسوريا وترك معالجة هذا الملف لدمشق. وهو ما يرفضه نتنياهو، فيما يستعيد نافذون في واشنطن أن تقدم إسرائيل على أي خطوة من هذا النوع قبل الانتخابات في منتصف تشرين الأول المقبل.

(الأخبار)

مقالة

كيف خسر لبنان مرجعيته القانونية؟

كريم حداد

كان لبنان، قبل «اتفاق الإطار» يملك ما هو أوضح وأقوى: اتفاقية الهدنة لعام 1949، القرار 1701، واتفاق الطائف بما حمله من تصور لإعادة بناء الدولة وتحرير الأرض. هذه المرجعيات، على اختلاف طبيعتها، كانت تنطلق من قاعدة بديهية: أن الاعتداء اعتداء، وأن الاحتلال خرق، وأن الحدود ليست موضوع اختبار داخلي، وأن الدولة لا تُسأل عن أهلية سيادتها قبل أن يُطلب من المعتدي الخروج.

بهذا المعنى، يصبح «اتفاق الإطار» أخطر من اتفاق أمني عابر. إنه يستبدل مرجعية قانونية دولية بترتيب سياسي . أمني مفتوح، ترعاه الولايات المتحدة، وتملك إسرائيل هامشاً واسعاً في تفسيره، بينما يتحمل لبنان عبء الإثبات والتنفيذ. لم يعد الانسحاب الإسرائيلي واجباً قائماً بذاته، بل نتيجة مشروطة بمسار داخلي لبناني: نزع سلاح، تفكيك بنى، مناطق تجريبية، تحقق، رقابة، مساعدات مشروطة، وإعادة إعمار مربوطة بالسلوك الأمني. أي أن الأرض اللبنانية لا تُستعاد لأنها لبنانية، بل بعد أن يجتاز لبنان امتحاناً يضع شروطه الطرف الذي يحتل.

بدل أن يبقى الاحتلال خرقاً واضحاً للقانون الدولي، يتحول إلى ورقة تفاوض. يصبح بقاؤه مبرراً ما دام لبنان لم ينجز بعد ما يُطلب منه داخلياً. وتصبح إسرائيل قادرة على القول إن انسحابها ليس واجباً فورياً، بل خطوة مرتبطة بتقديرها وتقدير الراعي الأميركي لما إذا كانت الدولة اللبنانية قد نجحت في ضبط الداخل.

في اتفاقية الهدنة لعام 1949، كان المنطق أبسط وأكثر صلابة. وقف للأعمال العسكرية، احترام لخط الهدنة، منع للعبور والاعتداء، ولجنة بإشراف الأمم المتحدة. صحيح أن الهدنة لم تكن سلاماً، ولم تكن حلاً نهائياً، لكنها كانت تحمي موقع لبنان القانوني لأنها لا تفرض عليه إعادة تعريف عدوه، ولا تطلب منه تقديم تنازلات داخلية، ولا تربط حقوقه السيادية بملف داخلي. كانت الهدنة تقول إن هناك حدوداً وخروقات ورقابة أممية. أما الإطار فيفتح الباب أمام لغة مختلفة: مناطق نموذجية، إعادة انتشار، تحقق أمني، نوايا إيجابية، ومساعدات مشروطة.

الفرق بين اللغتين ليس تفصيلاً. لغة الهدنة تحافظ على المسافة بين لبنان وإسرائيل: دولتان في حال عداء منضبط بآلية أممية. أما لغة الإطار فتدفع نحو شراكة أمنية غير معلنة، لأن الطرفين يصبحان، وفق منطق النص، معنيين بترتيب الداخل اللبناني لا بإنهاء الاحتلال فقط. هنا لا تعود إسرائيل مجرد طرف مطالب بالخروج، بل تصبح طرفاً يراقب ما إذا كان لبنان يستحق هذا الخروج. وهذه ليست تسوية، بل وصاية مقنّعة.

الخطر الحقيقي يكمن في أن الاتفاقات القديمة كان ينظر إليها في ضوء صدامها المباشر مع السيادة. أما هذا الإطار فيحاول أن يرتدي لغة السيادة نفسها. يتحدث باسم الدولة، وباسم الجيش، وباسم احتكار القوة، وباسم الاستقرار، وباسم إعادة الإعمار. لكنه، في النتيجة، ينقل وظيفة الدولة من مواجهة الاحتلال إلى إدارة الداخل وفق شروط الاحتلال. أي أنه لا يطلب من لبنان فقط أن يضبط حدوده، بل أن يعيد تشكيل توازنه الداخلي ليصبح مقبولاً أمنياً لدى إسرائيل.

وهذا ما يجعل الحديث عن «المناطق التجريبية» بالغ الخطورة. فالدولة لا تستعيد سيادتها بالتجارب. الأرض لا تُقسّم إلى مختبرات أمنية. عودة السكان ليست مرحلة اختبار. والجيش لا ينبغي أن يُزج في مسار تبدأ فيه إسرائيل من موقع المراقب، بينما يُطلب من لبنان إثبات حسن السلوك. عندما تصبح القرى والحدود والناس جزءاً من تجربة ميدانية، فهذا يعني أن السيادة نفسها باتت مؤجلة إلى حين صدور شهادة نجاح.

كذلك، فإن ربط إعادة الإعمار والمساعدات بالمسار الأمني يحول حاجة لبنان الاقتصادية إلى أداة ضغط. بلد مدمّر، منهك، محتاج إلى إعادة بناء، قراه وبناه ومنازله، يُدفع إلى قبول شروط سياسية وأمنية تحت عنوان الدعم. هكذا لا تعود المساعدة مساعدة، بل تصبح ثمناً. ولا تعود إعادة الإعمار حقاً بعد العدوان، بل مكافأة مشروطة بسلوك الدولة. وهذا من أخطر أشكال المساس بالسيادة: أن تُستعمل الحاجة الاجتماعية والاقتصادية لفرض هندسة أمنية على بلد ضعيف.

أما البند المتعلق بالمحافل السياسية والقانونية الدولية، فهو جزء من الفلسفة نفسها. لبنان لا يُطلب منه فقط أن يضبط الداخل، بل أن يضبط خطابه الخارجي أيضاً. أن يخفف شكواه، أن يراعي «روح الاتفاق»، أن لا يتحرك دولياً بما يُفسَّر عملاً معادياً أو ضاراً. وهنا يكتمل القيد: في الداخل التزامات أمنية، وفي الخارج كبح سياسي وقانوني، وفي الأرض احتلال ينتظر. أي أن لبنان، بدل أن يستعمل كل أدواته لمواجهة الاعتداء، يُدعى إلى تعليق بعضها كي يثبت أنه شريك صالح في مسار الاستقرار.

ومن هنا يتضح أن الإطار لا يحل معضلة الدولة، بل يعمّقها. فلبنان لا يحتاج إلى دولة تواجه مجتمعها كي تُرضي إسرائيل، بل إلى دولة تحمي مجتمعها كي تواجه الاحتلال. لا يحتاج إلى جيش يُطلب منه أن يدخل في مناطق تجريبية قبل الانسحاب، بل إلى جيش ينتشر على أرض محررة وبقرار وطني واضح. لا يحتاج إلى إعادة إعمار مشروطة، بل إلى حق في التعويض والبناء. ولا يحتاج إلى علاقات مستقرة مع عدو يحتل أرضه، بل إلى انسحاب واضح يفتح الطريق أمام استقرار حقيقي.

> خطورة «اتفاق الإطار» كونه حوّل الاحتلال إلى نتيجة لفعل ما، وليس إلى مشكلة يجب أن تُحل قبل أي ترتيبات أخرى

إن إعادة الاعتبار إلى اتفاقية الهدنة لا تعني العودة إلى الماضي، بل التمسك بمرجعية قانونية تحفظ للبنان موقعه. الهدنة، رغم قدمها، كانت تقول إن هناك عدواناً يجب منعه وخطأ يجب احترامه ولجنة دولية تراقب الخروقات. أما الإطار فيقول إن هناك مشكلة لبنانية داخلية يجب حلها كي يتغير السلوك الإسرائيلي. وهذا هو جوهر الانقلاب: من تحميل المعتدي مسؤولية العدوان، إلى تحميل لبنان مسؤولية استمرار الاحتلال.

لذلك لا تكمن خطورة «اتفاق الإطار» في أنه ناقص فقط، بل في أنه يعيد ترتيب الأولويات. الاحتلال لم يعد البداية، بل صار النتيجة. إسرائيل لم تعد الطرف الملزم، بل الطرف المنتظر. لبنان لم يعد صاحب الحق، بل صاحب الواجب. والجيش لم يعد رمزاً لاستعادة الأرض بعد الانسحاب، بل وسيلة لإثبات الجدارة قبل الانسحاب. هذه المعادلة وحدها تكفي لرفض الإطار أو على الأقل لإعادة فتحه من أساسه.

هكذا يصبح لبنان أمام معادلة خطيرة: إن دخل في المواجهة الداخلية المطلوبة منه، خسر سلمه الأهلي. وإن لم يدخلها، قيل إن إسرائيل غير ملزمة بالانسحاب. وفي الحالين تربح إسرائيل: إما بلبنان منقسم، وإما باحتلال مستمر، وإما بالاثنين معاً. هذه هي العبقرية الخطرة في الإطار: أنه لا يحتاج إلى أن تعلن إسرائيل انتصارها. يكفي أن يُقبل مبدؤه كي يصبح الاحتلال موضوع تفاوض داخلي لا خرقاً دولياً.

والرد الحقيقي يكون بإعادة التفاوض إلى مرجعيته الصحيحة. الاحتلال لا يُكافأ بالانتظار. الانسحاب لا يُجزّأ إلى تجارب. السيادة لا تُمنح بشهادة حسن سلوك. والحقوق لا تُعلّق باسم الاستقرار. إذا كان لا بد من إطار، فليكن إطاراً يبدأ من انسحاب إسرائيلي واضح وغير مشروط، ومن رقابة أممية لا وصاية أميركية، ومن حفظ حق لبنان القانوني والسياسي كاملاً. ومن إعادة إعمار غير مشروطة، ومن نقاش داخلي لبناني لا يُدار تحت ضغط العدو.

لأن اتفاق الإطار كما هو، تحول إلى ما هو أكثر خطورة: أن نوقّع على وثيقة تجعل خروج المحتل شأناً لبنانياً داخلياً، لا واجباً عليه هو.

تقرير

التراجع «عقيدة» المفاوض اللبناني من «لن نشارك» إلى «نحن في روما»

حمزة الخنسا

مع بدء الحديث عن مفاوضات مباشرة مع العدو الإسرائيلي برعاية أميركية، حرصت سلطة الوصاية في لبنان على رفع سقفها السياسي والإعلامي، معلنة أن أي مسار تفاوضي لن يكون ممكناً قبل تنفيذ العدو الإسرائيلي التزاماته، وفي مقدمها الانسحاب من الأراضي اللبنانية ووقف الاعتداءات. إلا أن الأشهر الماضية أظهرت مساراً معاكساً، انتهى بتراجع متدرج عن معظم الشروط التي رُفعت تباعاً، فيما بقي العدو يفاوض من موقع المسلط بأوراق القوة، من دون أن يقدم أي خطوة ميدانية توازي حجم التنازلات اللبنانية.

في البداية، كان الموقف الرسمي واضحاً لجهة رفض الانتقال إلى مفاوضات مباشرة قبل استكمال الانسحاب الإسرائيلي من الأراضي اللبنانية، على قاعدة أن تنفيذ الالتزامات الواردة في اتفاق وقف إطلاق النار مدخل إلزامي لأي بحث سياسي لاحق. كما شددت السلطة على أن أي اتفاق لا يتضمن انسحاباً كاملاً للقوات الإسرائيلية لا يمكن أن يحظى بموافقة لبنان، وأن وقف الاعتداءات الإسرائيلية يشكل شرطاً أساسياً لاستمرار أي مسار تفاوضي.

> نمط متكرر يقوم على رفع سقف التفاوض والتراجع تحت ضغط أميركي بما يمنح العدو مكاسب مجانية

لكن هذه السقوف بدأت تتهاوى تباعاً. فقد استمرت الجولات التفاوضية فيما بقي العدو الإسرائيلي داخل الأراضي اللبنانية، وتحول الانسحاب من شرط يسبق التفاوض إلى بند يخضع له. وبعد ذلك، قبلت سلطة الوصاية باتفاق إطار لم يفرض على إسرائيل انسحاباً كاملاً أو فورياً، ولم يتضمن جدولاً زمنياً ملزماً لإنهاء الاحتلال، بل ربط الانسحاب بترتيبات أمنية متدرجة وبالتزامات مطلوبة من الجانب اللبناني.

ولم يقتصر الأمر على ملف الانسحاب. فالسلطة التي تحدثت عن وقف الاعتداءات وعودة النازحين وإطلاق الأسرى كعناصر أساسية في أي تفاهم، قبلت عملياً بإرجاء هذه الملفات إلى مراحل لاحقة، لتصبح بنوداً تفاوضية بدلاً من أن تكون شروطاً مسبقة. كذلك، انتقل الخطاب الرسمي من الحديث عن ترتيبات أمنية محدودة إلى قبول اتفاق إطار يتضمن عناوين سياسية أوسع، من بينها إنهاء حال الحرب والاعتراف المتبادل بالسيادة، مع الإصرار في الوقت نفسه على نفي وجود أي مسار تطبيعي.

غير أن المحطة الأكثر دلالة جاءت عشية الجولة الأخيرة من المفاوضات في روما. فقبل أيام من انعقادها، سرّبت سلطة الوصاية، عبر وسائل إعلام قريبة منها ومصادر دبلوماسية، أنها لن تشارك في الاجتماع ما لم ينفذ العدو انسحاباً من منطقتين تجريبيتين وتسلمهما إلى الجيش اللبناني، باعتبار ذلك اختياراً أولياً لصدقية التزامها بما تم الاتفاق عليه. وسرعان ما تحوّل هذا الشرط إلى مادة سياسية وإعلامية قُدمت باعتبارها موقفاً لبنانياً حاسماً.

لكن ما إن تصاعد الضغط الأميركي حتى اختفى الشرط من التداول. إذ شارك الوفد اللبناني في محادثات روما من دون أن يكون العدو قد نفذ الانسحاب الذي اشترطه لبنان. ومن دون أن يقدم أي خطوة ميدانية جديدة، الأمر الذي أعاد طرح سؤال أساسي حول جدوى رفع شروط تعرف الحكومة مسبقاً أنها ستتراجع عنها.

وتعتبر أوساط سياسية أن ما جرى في ملف روما لا يأتي في سياق نمط تكرر أكثر من مرة منذ بدء المفاوضات. ثم فقبل أيام من انعقادها، سرّبت سلطة على رفع سقف تفاوضي في الإعلام، ثم سحبه عند أول اختبار أميركي، بما يمنح العدو مكاسب مجانية ويضعف الموقع اللبناني على طاولة التفاوض. وبحسب هذه الأوساط، فإن المشكلة لا تكمن فقط في التراجع عن الشروط، بل في تحويلها إلى أدوات للاستهلاك الداخلي، قبل التخلي عنها من دون أي مقابل سياسي أو ميداني. ويُختصر مسار الأشهر الماضية هذا التحول بثلاث محطات أساسية، أولها إسقاط شرط الانسحاب الإسرائيلي قبل إطلاق المفاوضات، وثانيها القبول باتفاق إطار لا يضمن انسحاباً كاملاً أو جدولاً زمنياً ملزماً لإنهائه، وثالثها التراجع عن شرط الانسحاب من منطقتين تجريبيتين قبل المشاركة في جولة روما، رغم تقديمه قبل أيام باعتباره شرطاً لا يمكن التراجع عنه.

وفيما لم ينفذ العدو الإسرائيلي أياً من الالتزامات التي طالبت بها بيروت قبل الانتقال إلى الجولة الجديدة من التفاوض، يتعزز الانطباع بأن الضغوط الأميركية هي، مرة تلو أخرى، العامل الحاسم في تعديل الموقف اللبناني، ولا تغيّر شيئاً في السلوك الإسرائيلي.

تقرير

«القوات» تخسر معركتها التشريعية

أقرّ مجلس النواب في جلسته التشريعية أمس اقتراح قانون إخضاع المتعاقدين في وزارة الإعلام لشرعة التقاعد بأكثرية 61 صوتاً، ومعارضة 30 نائباً. وكان على رأس المعارضين كتلة حزب «القوات اللبنانية»، إلى جانب نواب حزب الكتائب وبعض «التغييريين» والمستقلين. حاول هؤلاء في البداية إسقاط الاقتراح. وبعد التصويت عليه برفع الأيدي، طلبوا من رئيس مجلس النواب نبيه بري إعادة التصويت عليه، مُدَّعين أنه لم يحصل على الأكثرية. وبعد رفعهم صوتهم في وجه بري، استاء نواب حركة أمل وردّوا عليهم، ما تسبب بسجال كلامي سمع صداه خارج أبواب قاعة الهيئة العامة. فاضطر بري إلى رفع الجلسة لـ 15 دقيقة. في هذه الأثناء، جرت مشاورات مع التيار الوطني الحر بشكل رئيسي لدفعه إلى تأييد الاقتراح، بعد انقسام كتلته في التصويت الأول. وهو ما كان. فبعد استئناف الجلسة، جرى التصويت بالمناداة. ليحصل الاقتراح على تأييد جميع نواب التيار والحركة وحزب الله مع آخرين، ويُقر بالأكثرية.

بذلك، مُنيَ الفريق المضاد بخسارة، بعد عجزه عن إسقاط حقوق الموظفين، بحجة زيادة الإنفاق على خزينة الدولة، واعتبارهم المتعاقدين مُجرد «حشو» في الإدارة العامة، ولا يستحقّون الحصول على معاش تقاعدي. فتلقوا أولى الصفعات، بعدما لعب التيار دور بيضة القبان، وتمكن من حسم النتيجة.

وخاضت «القوات» أيضاً معركة خاسرة أخرى لمنح وزيرها كمال شحادة المزيد من الصلاحيات على حساب وزارات أخرى. وهي صلاحيات حساسة تمس بالأمن السيبراني وخصوصية معلومات اللبنانيين. فشحادة يشغل منصب وزير الدولة لشؤون التكنولوجيا والذكاء الاصطناعي، لكنه أعدّ قانوناً لإنشاء وزارة أصيلة للتكنولوجيا بمهام واسعة، تقدمت به «القوات اللبنانية». لكن عند طرحه على التصويت أمس، فشل في حصد الأكثرية، ولا سيما مع معارضة التيار له، ما دفع بري إلى إعادته إلى اللجان المشتركة. هكذا، خرج القواتيون وحلفاؤهم من اليوم الأول للجلسة التشريعية خالي الوفاض، مُعوّلين على التعويض عنه بإضافة تعديلات على اقتراح قانون العفو العام اليوم.

(الأخبار)

تقرير

تفخيخ اقتراح قانون الإعلام: عقوبات سجنية على النشر

ندى أيوب

بعد نحو ستة عشر عاماً من النقاشات، يُفترض أن يُعرض «اقتراح قانون الإعلام» على الهيئة العامة لمجلس النواب اليوم. القانون الذي طاول انتظار إقراره، كان يؤمل أن يتضمن مجموعة من الإصلاحات الأساسية، وألّا يُفخَّخ في المراحل الأخيرة من مناقشته بنصّ يجرّم النشر، بعد نضال طويل خاضه العاملون في القطاع الإعلامي لإلغاء العقوبات الجزائية والسجنية بحق الصحافيين والإعلاميين.

لذلك، فإن الكتل النيابية مطالبة بالتوقف ملياً عند الفقرة (ب) من المادة (104) التي أضافتها لجنة الإدارة العدل النيابية إلى اقتراح القانون، وأعيد تثبيتها ونقلها إلى المادة (104) في اللجان النيابية المشتركة، وهي تنصّ على معاقبة من يقوم بـ«اختلاق أضاليل ونشر أخبار كاذبة ومؤذية» بالحبس لمدة قد تصل إلى ثلاث سنوات، مع إمكان تشديد العقوبة إلى الأشغال الشاقة في بعض الحالات.

وكان اقتراح القانون، بصيغته التي وردت الى الإدارة والعدل، يتضمن إصلاحات جوهرية، أبرزها إلغاء الملاحقات الجزائية والعقوبات السجنية في قضايا النشر، واعتماد المسؤولية المدنية بدلاً منها، وحصر حالات التحريض على الكراهية والعنف والتمييز وفق «خطة عمل الرباط»، التي تضع ستة معايير دولية لتقييم ما إذا كان المحتوى الإعلامي أو الصحافي يشكل تحريضاً على الكراهية أو العنف، أو التمييز، بما يحدّ من التفسيرات التعسفية. ويؤكد ذلك أن فلسفة اقتراح القانون وجوهره يقومان على تحرير العاملين في القطاع الإعلامي من المسؤولية الجزائية، وحمايتهم من الملاحقات والأحكام التعسفية التي قد تطاول المؤسسات الإعلامية وكل من يمارس حقه في التعبير. إلا أن الفقرة (ب) تشكل التفافاً على هذا التوجه، إذ تعيد عملياً تجريم النشر بعد إلغاء تجريم القدح والذم، عبر فتح الباب أمام الادعاء بجرم نشر «أخبار كاذبة ومؤذية»، استناداً إلى عبارات فضفاضة وغير محددة، تتيح تفسيرات واسعة.

ولا يدور النقاش حول ضرورة مواجهة المعلومات الخاطئة أو المضللة، بل حول الوسائل المناسبة لتحقيق ذلك. إذ تختار السلطة الطريق الأسهل، من دون اكتراث بحماية حرية التعبير، فيما تعزيز شفافية المؤسسات العامة، وضمان الحق في الوصول إلى المعلومات، وتطوير التربية الإعلامية، وتنمية التفكير النقدي، ودعم صحافة مهنية قادرة على التحقق من المعلومات، كلها بدائل أكثر فاعلية في التحقق من المعلومات.

وعليه، فإن مجلس النواب مطالب بإقرار قانون إعلام عصري يكفل الحق في حرية التعبير، ويشمل إلغاء تجريم القدح والذم والتحقير وانتقاد الموظفين العموميين، وحظر التوقيف الاحتياطي في القضايا المرتبطة بالتعبير عن الرأي. ومن شأن ذلك أن يحقق إصلاحاً جوهرياً يقوم على اعتماد المسؤولية المدنية في قضايا النشر. فبعد ستة عشر عاماً من النقاش، ينتظر العاملون في القطاع الإعلامي ومؤسساتهم إطاراً تشريعياً يعزز حرية الإعلام المسؤولة، بدلاً من استحداث مداخل جديدة لتجريم الكلمة وتشريع سجن أصحابها.

والجدير بالذكر أن 14 منظمة حقوقية لبنانية ودولية، بينها أعضاء في «تحالف حرية الرأي والتعبير في لبنان»، أصدرت بيانات دعت فيها مجلس النواب إلى ضمان أن يكفل قانون الإعلام، بصيغته النهائية، الحق في حرية التعبير.

وزير الإعلام مع نواب تحت قبة البرلمان (حروف بو حيدر - ارشيف)

> الحبس لمدة تصل إلى ثلاث سنوات استناداً إلى عبارات فضفاضة وغير محددة

تقرير

المصريون على خطّ أزمة التمديد لدريان: تمديدٌ جديدٌ بطريقة قانونية؟

تقول مصادر متابعة إن السفارة المصرية تلعب محورياً في إيجاد مخرج لأزمة التمديد لمفتي الجمهورية، الشيخ عبد اللطيف دريان. فالقاهرة تخوّف من إبطال مجلس شورى الدولة التمديد لدريان حتى العام 2028 لإدراكها أنه ليس قانونياً، ما يعني عملياً عزل دريان، الذي انتهت ولايته الفعلية العام الماضي.

وتوضّح المصادر أن عدداً من المعنيين، ومعهم السفارة المصرية، يحاولون إيجاد صيغة توافقية لحل المعضلة، عبر نقاش مُفصّل مع رؤساء الحكومة السابقين. ومن الحلول المطروحة، وفق المصادر، التحضير لجلسة لـ«المجلس الشرعي الإسلامي الأعلى» بحضور رؤساء الحكومة السابقين، للتمديد مرة جديدة لدريان بطريقة قانونية وبنصاب مكتمل، بخلاف جلسة التمديد الأولى في العام 2024، التي شابتها تجاوزات قانونية.

غير أنه لم يُعرف بعد ما إذا كان الحل سيعتمد صيغة مشابهة للتمديد السابق، قبل عامين، أي رفع السن القانونية لمفتي الجمهورية من 72 إلى 76 عاماً، أو أنه سيقتصر على تمديد محدد هدفه حفظ ماء وجه دريان وعدم عزله، من دون أن يعني ذلك البقاء في منصبه حتى العام 2028.

وتشير المصادر أن النقاش سيشمل الرياض حتماً لتأمين مظلة عربية تحمي هذه التسوية، تماماً كما حصل إبّان انتخاب دريان نفسه، خلفاً للمفتي السابق محمد رشيد قباني.

على صعيد متصل، يتردّد داخل أروقة دار الفتوى حديث عن اتصال تلقاه رئيس الحكومة نواف سلام من أحد النواب السُنّة المقربين منه، طلب فيه التدخل لوضع اليد على «وَقف العلماء» المرتبط مباشرة بمفتي الجمهورية.

ورغم أن بعض المقربين من دريان ينفون هذه الواقعة، إلا أن آخرين يقولون إن النائب المقصود استحصل على موافقة من سلام بضرورة وضع اليد على الوَقف عبر مؤسسات دار الفتوى وبطريقة قانونية، قبل صدور أي قرار من «الشورى»، قد يؤثر عليه. وعليه، اتصل برئيس المحكمة الشرعية السنّية العليا، الشيخ محمد عساف، طالباً منه البحث عن مخارج قانونية والبدء بتطبيقها. غير أن عساف لم يُجبْ سلباً أو إيجاباً، وقام بإطلاع دريان على الأمر.

(الأخبار)

(هيثم الموسوي)

مقالة

المسؤولية القانونية عن أضرار العدوان من يتحمّل عبء إعادة الإعمار؟

مجتبى الحسيني *

من يدفع ثمن الحرب؟ سؤال يفرض نفسه اليوم على عائلات أكثر من 3800 شهيد ونحو 12 ألف جريح، والأسرى والنازحين وأهالي الجنوب والقرى الأمامية. ومن يتحمّل كلفة أكثر من 75 ألف وحدة سكنية مُدمّرة أو مُتضرّرة، والأراضي الزراعية والمحاصيل المحروقة، والحالّ والمؤسسات والمصانع التي أصابها الدمار والتعطيل؟ هل تُلقى الفاتورة على المقاومة، أم على المدنيين الذين دفعوا بأرواحهم وممتلكاتهم، أم على الدولة التي امتنعت عن أداء وظيفتها الدستورية؟

في القانون الدولي الإنساني، يتقدّم الحق في الحياة وحماية المدنيين والأعيان المدنية على سائر الاعتبارات، ويقع على عاتق الدولة واجب أصيل في الحماية والإيواء والإغاثة والتعويض. والفقه الدستوري اللبناني واضح: عندما تمتنع الدولة عن أداء واجباتها، تترتّب عليها مسؤوليات قانونية مُتعدّدة. والمسؤولية، في القانون، ليست عقاباً بقدر ما هي أثر قانوني يترتّب على فعل أو امتناع، وحين يكون الفعل خرقاً أو الامتناع تقصيراً، تتوالد مسارات مُساءلة مُتعدّدة.

وللمسؤولية أربعة أوجه: سياسية أمام مجلس النواب عبر سحب الثقة، ومسلكية عبر التفتيش الإداري، ومدنية - إدارية عبر التعويض عن الضرر، وجزائية عبر الملاحقة الجنائية. ومن أخطر ما يُقرّه القانون أن تجتمع هذه الوجوه الأربعة على فعل واحد، فيُسأل مرتكبه أربع مرات، بأربع صفات، وأمام أربع جهات. وهذا ما ينطبق على السلطة التي استعجلت خطوات «فيشية»، إذ لم يقتصر تقصيرها على باب واحد، بل امتدّ إلى الأبواب الأربعة معاً.

الميثاق: واجبٌ بالفعل لا بالامتناع

الميثاق العربي لحقوق الإنسان (2004)، الذي صدّقه لبنان عام 2008، وحسم المجلس الدستوري (7 نيسان 2026) أنه «جزء لا يتجزّأ» من الدستور، لا يكتفي بإلزام الدولة بحماية الحقوق، بل يفرض عليها إعمالها. وقد نصّت ديباجة الميثاق على أنّ «كافة أشكال الصهيونية تشكّل انتهاكاً لحقوق الإنسان وتهديداً للسلم والأمن العالميين»، ما يعني أنّ الدولة اللبنانية اعترفت، رسمياً وقانونياً، بطبيعة التهديد المُحدق بحدودها الجنوبية، وبأنّ الكيان الصهيوني يشكّل، بموجب القانون الدولي، تهديداً وجودياً. فماذا فعلت لمواجهة خطر أقرّت به بنفسها، بعدما اختبرته مراراً؟

وبموجب المادة 44 من الميثاق، «تتعهّد الدول الأطراف باتخاذ ما يلزم لإعمال الحقوق من تدابير تشريعية أو غير تشريعية». وهذا يعني أن الالتزام هنا ليس الامتناع عن الخرق فحسب، بل القيام بفعل مُنشِئ: أن تشرّع الدولة وتنفّذ وتموّل وتجهّز، تطبيقاً لمبدأ «حسن النية في تنفيذ المعاهدات» (Pacta sunt servanda - المادة 26 من اتفاقية فيينا لعام 1969). كذلك، تنصّ المادة 4/2 بوضوح على أنّ «للشعوب كافة الحق في مقاومة الاحتلال الأجنبي»، من دون تعريف أو تقييد أو شروط إضافية، بما يجعل هذا الحق مكفولاً بمعرفة الدستور نفسه.

ولأن لبنان لا يزال في حالة حرب مع الكيان الصهيوني بقرار صادر عن مجلس النواب منذ عام 1949، إذ علّقت الهدنة العمليات العسكرية من دون أن تُنهي حالة الحرب، وفي ظل الاعتداءات الإسرائيلية المستمرة، يترتّب على الدولة التزام دستوري بإعمال حق مقاومة الاحتلال والاستعداد لمواجهة الأخطار الصهيونية التوسّعية: تسليح الجيش لردع العدوان، وإنشاء دفاعات جوية فعّالة، وبناء ملاجئ لحماية المدنيين. غير أن الدولة لم تقم بما يتناسب مع حجم التهديد، ولم تُفعّل أيّاً من أحكام قانون الدفاع الوطني. ومن قام بالحدّ الأدنى لسدّ هذه الثغرة الدستورية هو المقاومة، إعمالاً لحق مكفول، لا بديلاً دائماً عن الدولة.

هذا الامتناع المُزمن هو ما يسمّيه فقه القانون الإداري «الخطأ المرفقي» (Faute de service)، أي تقصير المرفق العام في أداء واجبه. ويوصّل الدكتور عصام إسماعيل هذا المفهوم بأنّ التزام الإدارة «انتقل من موجب بذل عناية إلى موجب تحقيق غاية، بحيث أصبح الإبقاء على الوضع المخالف للمشروعية يشكّل خطأ يرتّب المسؤولية». وعليه، لم يعد ممكناً توصيف سلوك الدولة بأنه مجرّد «عدم بذل عناية كافية»، بل أصبح «إخفاقاً في تحقيق غاية وطنية»، ما يوجب مُساءلة مُشدّدة.

أركان المسؤولية: خطأ وضرر وسبب

لقيام مسؤولية الدولة ثلاثة أركان: الخطأ، والضرر، ورابطة السببية التي تجعل الأول سبباً مباشراً للثاني.

ويتخذ الخطأ أربع صور: إساءة العمل، الامتناع، التأخّر، أو العمل غير المشروع، وقد ارتكبتها السلطة كلّها. فهي امتنعت عن إعمال الميثاق العربي لحقوق الإنسان، وتأخّرت في تسليح الجيش، ورفضت في 2 آذار 2026 طلب قائد الجيش بالتصدّي للعدوان. ولم يقتصر الأمر على الامتناع، بل تحوّل إلى فعل معاكس. ففي 2 آذار 2026، أصدرت الحكومة قراراً يجرّم المقاومة، ويأمر باعتقال المقاومين المتوجّهين جنوباً ومصادرة أسلحتهم، ويوجّه الجيش إلى عدم التصدّي للعدوان. وحتى الطائرات المُسيّرة التي تحلّق على ارتفاعات منخفضة فوق بيروت، ضمن نطاق الدفاعات الجوية التقليدية، بقيت بلا اعتراض بعدما أعلنت السلطة أنّها «غير معنيّة» بالحرب. وهكذا انتقل السلوك الرسمي من الامتناع إلى الفعل، بما أسهم في مضاعفة الخسائر البشرية والمادية.

وإلى ذلك، يُقِرّ الفقه الإداري مبدأ تحمّل المخاطر. ومفاده أنّ الإدارة التي تعلم بوجود خطر ولا تتّخذ التدابير الكافية لمواجهته تتحمّل مسؤولية مُشدّدة. وفي هذا السياق، أعلن وزير الاقتصاد عامر البساط في 7 آذار 2026 أنّ «التحضيرات للحرب بدأت منذ شهرين وبشكل سرّي، وما كان بدّنا نخوّف حدا». وهو إقرار صريح بعلم مُسبق وتحضير سرّي وحجب للمعلومة عن المواطنين. وحين تُقِرّ السلطة بعلمها المُسبق وتتعمّد الصمت، يصبح كل امتناع لاحق خطأً مُشدّداً بحكم القانون.

هذه ليست مسؤولية وُلدت بالأمس، بل واجبٌ دستوري وقانوني راكمته عقود من التهديدات. لبنان يعيش حالة حرب رسمية مُعلّقة بهدنة منذ عام 1949، وتعرّضت مسؤوليات الدولة بعد إقرار الميثاق العربي لحقوق الإنسان، فأين الملاجئ التي كان يُفترض بناؤها، وخطط دعم صمود أهالي الجنوب والإيواء واستيعاب النازحين، والاعتمادات الاستثنائية لتجهيز المستشفيات الميدانية، والعمل الدبلوماسي في أروقة الأمم المتحدة ومجلس حقوق الإنسان؟ كلّها التزامات قانونية غابت بالفعل أو بالامتناع.

أمّا الضرر، فهو حقيقي ومباشر ومؤكّد وقابل للتقدير، والأرقام شاهدة عليه. وله بُعد آخر أيضاً، إذ تصنّف المادة 147 من اتفاقية جنيف الرابعة (1949) «التدمير الواسع للممتلكات الذي لا تبرّره ضرورات حربية» كجريمة حرب. ولكل مدني متضرّر حق مطلق في التعويض، لأنّ القانون الدولي الإنساني وضع جميع المدنيين تحت حمايته.

أمّا رابطة السببية فتكاد تكون بديهية: لو أعدّت الدولة وسائل دفاعها، وأمرت الجيش بالتصدّي، وبنت ملاجئها، وفعّلت أدواتها الدبلوماسية، لَما تحمّل المدنيون والمقاومة وحدهم عبء الدفاع. فالامتناع المرفقي لم يكن منفصلاً عن الضرر، بل كان أحد أسبابه المباشرة. وبذلك، تكتمل أركان المسؤولية الثلاثة بحكم القانون.

الاجتهاد جاهز

ولا يحتاج المواطن إلى اجتهاد جديد، بل إلى استدعاء اجتهاد راسخ. فقد أقرّ مجلس شورى الدولة، في قرار عام 1961، بأنّ التأخّر الإداري في أداء وظيفة المرفق العام يرتّب على الدولة موجب التعويض، وأكّد في قرار لاحق عام 1999 أنّ إغفال الإدارة اتخاذ تدابير تنظيمية تستوجبها وظيفتها يشكّل خطأً مرفقياً موجباً للمسؤولية.

أمّا السابقة المرجعية، فهي القانون الرقم 2020/196 المُتعلّق بضحايا انفجار مرفأ بيروت. ففي 13 تشرين الأول 2020، اعتبر مجلس النواب الضحايا «شهداء الجيش اللبناني»، ومنحهم وعائلاتهم الحقوق والتعويضات المُخصّصة للشهداء، تطبيقاً لقاعدة أنّ من يسقط في موقع المسؤولية الوطنية يستحقّ هذه المعاملة.

ومن هنا يبرز مبدأ المساواة، المنصوص عليه في المادة السابعة من الدستور والفقرة «ج» من مقدّمته، بكل ثقله القانوني: إذا كان ضحايا حادث داخلي يستحقّون معاملة شهداء الجيش، فبأيّ منطق يُحرم ضحايا عدوان خارجي مُعلن من المعاملة نفسها؟

> يُقِرّ الفقه الإداري أنّ الإدارة التي تعلم بوجود خطر ولا تتّخذ التدابير الكافية لمواجهته تتحمّل مسؤولية مُشدّدة

ويعزّز الفقه الفرنسي هذا المنحى من خلال مبدأ مستقر منذ عشرينيات القرن الماضي، هو «المساواة أمام الأعباء العامة»، ومفاده أنّ من يتحمّل عبئاً استثنائياً لمصلحة الجماعة يستحقّ تعويضاً جماعياً. والمدنيون اللبنانيون تحمّلوا هذا العبء نيابة عن وطن لم تدافع دولته عنه. والسلطة التي امتنعت عن إعمال الميثاق لعقود، لا تستطيع التنصّل من مبدأ المساواة الذي سبق أن طبّقته بنفسها قبل ستّ سنوات.

خمسة أبواب للمساءلة

أمام كلّ متضرّر - فرداً كان أو بلديةً أو نقابةً أو جمعيةً - خمسة أبواب قضائية، تمثّل منظومة متكاملة من المسارات الداخلية والدولية، الإدارية والجزائية، الفردية والجماعية.

الأول: مجلس شورى الدولة. فالمواد 60 إلى 65 من نظامه تفتح باب «القضاء الشامل» أمام كلّ متضرّر من فعل إداري أو امتناع، وتتيح المطالبة بتعويض كامل عن الضرر المُثبت من دون انتظار قرار سياسي.

الثاني: المحاكم الجزائية. فقانون العقوبات يتضمّن نصوصاً نافذة، منها المادة 273 التي تعاقب بالأشغال الشاقة المؤبّدة كلّ من حاول الإضرار باستقلال لبنان أو إعطاء جزء منه لدولة أجنبية، والمادة 275 المتعلّقة بالاتصال بدولة عدوّة على نحو يضرّ بالعمليات العسكرية، والمادة 277 الخاصة بمحاولة اقتطاع جزء من الأرض، والمادة 285 المتعلّقة بالتجسّس وإفشاء معلومات الدفاع. وهي نصوص طُبّقت، باجتهاد مستقر منذ اتفاق الطائف، على جرائم التعامل مع العدو، ولا تسقط بالتقادم.

الثالث: المجلس الأعلى لمحاكمة الرؤساء والوزراء (المُعطّل)، وهو المختص بجرائم «خرق الدستور» و«الخيانة العظمى» بموجب المادتين 60 و70 من الدستور. وقد حصر المشرّع اللبناني اختصاصه بمفهوم الخيانة العظمى، فيما ذهبت تجارب مقارنة، كالنموذج الفرنسي، إلى توسيع نطاق مُساءلة الوزراء عن الجنايات والجنح المرتكبة أثناء ممارسة وظائفهم. وهو مسار يصلح أساساً لإصلاح تشريعي مستقبلي يحدّ من الإفلات من العقاب.

الرابع: المسؤولية الجزائية الفردية في القانون الدولي. فنظام روما الأساسي (1998) يحمّل القادة السياسيين والعسكريين مسؤولية فردية عن جرائم العدوان، كما يفتح باب الملاحقة في حق من يسهّلها أو يرسّخ آثارها. ورغم أنّ لبنان ليس طرفاً في النظام، فإنّ كثيراً من مبادئه باتت قواعد عرفية مُلزِمة يمكن الاستناد إليها عبر إحالات قضائية أخرى.

الخامس: المحاكم الدولية والشكاوى الأممية. فالمادة 91 من البروتوكول الإضافي الأول (1977) تُلزم المعتدي بالتعويض الكامل عن الأضرار الناجمة عن انتهاك القانون الدولي الإنساني. ويقع على الدولة واجب رفع الشكاوى والمُطالبة بالتعويضات وملاحقة المعتدي. ولا يصحّ الاحتجاج بالإكراه السياسي، حتى مع وجود ضغوط أميركية مباشرة، لأن الإكراه يبطل الالتزام الناتج منه، لكنه لا يُسقِط الواجب الدستوري السابق عليه.

والتعويض القضائي لا يُغني عن التزام الدولة المستقل بإعادة الإعمار؛ فهما مسؤوليتان متكاملتان: الأولى أمام القاضي، والثانية أمام التاريخ. ومن يظنّ أنّه يفلت من باب المُساءلة، ينسى أنّ الأبواب الأخرى تبقى مفتوحة.

ما لا يحتمل التأويل

نعود إلى السؤال الذي انطلقنا منه: من يتحمّل الثمن؟ الجواب الذي تلتقي عليه أوراق الفقه والاجتهاد والنصوص الدستورية واحد: الدولة التي امتنعت عن أداء واجباتها هي التي تتحمّل الكلفة، بل الدولة التي تجاوزت حدود وجودها القانوني بقرارات معدومة الأثر، تتحمّل مسؤولية مُضاعفة، بحكم القانون لا بمنّة سياسية، وبأثر فوري لا مؤجّل. أمّا المدنيون الذين دفعوا الثمن بأرواحهم وممتلكاتهم، فحقّهم يُستردّ عبر القضاء، لا عبر الاستجداء.

من يختزل الدستور لتبرير الإذعان يكتشف أنّ الدستور لا يتعطّل بالصمت. ومن وصفهم قائد الجيش رودولف هيكل في بيان رسمي يوم «عيد المقاومة والتحرير» - من شهداء وجرحى وأسرى ونازحين وأهالي الجنوب - لا يمكن إنكارهم قانوناً، ولا الاكتفاء بتضامن لفظي إزاء حقوقهم. فالتضامن، إذا لم يُترجَم اعترافاً وتنفيذاً للواجبات، يتحوّل إلى عبء. قانوني على مُعلِنه لا إلى إعفاء له. ومن يجلس إلى طاولة تفاوض عدوّه ويعلن أنه «في الجانب نفسه» معه، يُنشئ إقراراً موثّقاً، لا يطمسه مرور الوقت ولا تُسقِطه الإنكارات اللاحقة.

* كاتب لبناني

تقرير

محاولة انتحار كلّ ست ساعات... وحالة انتحار كلّ يومين

راجانا حميّة

شيئاً فشيئاً، تتضاءل لدى البعض الرغبة في الاستمرار بالحياة. تتحوّل الحياة نفسها إلى عبء ثقيل، وتتنامى الرغبة في التخلّص منه. غير أنّ هذا الشعور لم يعد اليوم تجربة فردية معزولة. ففي ظلّ أزمة اقتصادية مستمرة منذ سنوات، وحروب متعاقبة خلّفت نزوحاً واسعاً، وانعداماً للاستقرار، وتراجعاً في الخصوصية والأمان الاجتماعي، تحوّل الميل إلى الانتحار إلى ظاهرة مُقلقة، مع الارتفاع المتواصل في أعداد من يختارون إنهاء حياتهم هرباً من القلق واليأس.

فمنذ سنوات، يشهد عدّاد الموت وعائلية تحول دون تسجيلها كحالات انتحار. وتشير مديرة «خط الحياة الوطني»، أغاتا عبود، إلى أنّ «هذه الأرقام تبقى رمزية وتقريبية مُقارنة بالعدد الحقيقي للحالات»، لافتة إلى أنّ المُعطيات المتوافرة في لبنان «تشير إلى وقوع محاولة انتحار كل ست ساعات، وحالة انتحار كل يومين».

اللافت في الارتفاع المُسجّل هذا العام أنه بلغ ذروته خلال أشهر الحرب. وتشير عبود إلى أنّ عدد الاتصالات الواردة إلى «خط الحياة الوطني» ارتفع بصورة غير مسبوقة مع اندلاع الحرب. فبعدما كان المُعدّل الشهري يُراوح بين 800 وألف اتصال، قفز العدد بنسبة تجاوزت 50% ليصل إلى أكثر من ألفَي اتصال شهرياً، فيما يصل عدد الاتصالات اليومية في كثير من الأحيان إلى نحو 90، أي ما يقارب ثلاثة أضعاف المُعدّل الذي كان سائداً قبل الحرب.

وترى عبود أنّ هذه الزيادة كانت مفاجئة، لأنّ الأولوية في ظروف الحروب عادةً لا تكون للصحة النفسية، بل لتأمين متطلّبات البقاء. إلا أنّ ما شهدته هذه الحرب كان مختلفاً، إذ برزت بصورة لافتة الحاجة إلى طلب الدعم النفسي. «وهذا يعكس وصول كثيرين إلى مرحلة استنفاد قدرتهم على الاحتمال، بعدما تراكمت عليهم مشاعر الخوف والقلق، وتعثروا عاملاً سرّع انفجار أزمات نفسية كانت تتراكم منذ سنوات. فقد دفعت الظروف الاستثنائية كثيرين إلى حافة الانهيار، حتى إنّ بعض المتصلين «كانوا قد وضعوا خطة لإنهاء حياتهم، أو حاولوا الانتحار أثناء وجودهم على الخط معنا». وهذه الحالات لا تُعدّ أحداثاً عابرة، بل تعبّر عن وصول أصحابها إلى مرحلة قصوى من اليأس، يصفها المختصون بأنها حالة من «الإنهاك النفسي والعصبي»، يصبح معها الدماغ عاجزاً عن الاستمرار في مقاومة الضغوط، فيغدو الموت، بالنسبة إلى بعضهم، المَخرج الوحيد من القلق والخوف وانعدام اليقين.

والأكثر خطورة أنّ هذه الأزمة تطاول بصورة أساسية الفئات العمرية الشابة. فبحسب عبود، يشكّل من هم بين 18 و34 عاماً النسبة الكبرى من المتصلين، إلى جانب نسبة مُقلقة من الاتصالات الواردة من أطفال. كما لم يعد هذا الواقع محصوراً بمنطقة دون أخرى، إذ رغم استمرار بيروت وجبل لبنان في تسجيل العدد الأكبر من الاتصالات بحكم الكثافة السكانية، لوحظ أيضاً ارتفاع واضح في الاتصالات الواردة من عكار والبقاع والجنوب.

ووفق آلية العمل في «خط الحياة الوطني»، يخضع كل متصل لتقييم نفسي يهدف إلى تحديد مستوى الخطورة وتعزيز فرص التدخّل المبكر. وتشير عبود إلى أنّ نحو 30% من المتصلين يصرّحون بأنهم تراودهم أفكار انتحارية، فيما يتركّز عمل الفريق على مساعدتهم في تغيير مسار التفكير والحدّ من خطر الإقدام على الانتحار. وفي الحالات الأكثر خطورة، يُفعَّل بروتوكول التدخّل الميداني، حيث ينتقل فريق طوارئ يضمّ أطباء نفسيين وممرّضين واختصاصيين إلى مكان وجود الشخص لإجراء تقييم مباشر واتخاذ القرار المناسب، سواء عبر تقديم العلاج اللازم أو تحويله إلى المستشفى إذا استدعت حالته ذلك.

إلى جانب الضغوط الاقتصادية والاجتماعية».

ويؤكد ذلك، بحسب عبود، أنّ 60% من المتصلين كانوا يتواصلون مع الخط للمرة الأولى، مقابل 40% سبق لهم الاستفادة من خدماته. كما لاحظ الفريق تصاعداً كبيراً في شعور المتصلين بالعجز وفقدان القدرة على التأقلم مع واقعهم، وهو شعور لا يمكن فصله عن الأزمات التي يعيشها لبنان، من الانهيار الاقتصادي إلى الحرب وما خلّفته من نزوح، وعدم استقرار، والتنقّل القسري بين المنازل أو الإقامة في مراكز الإيواء الجماعية.

مع ذلك، لا ترى عبود أنّ الحرب هي السبب الوحيد لهذا التدهور، بل تعتبرها عاملاً سرّع انفجار أزمات نفسية كانت تتراكم منذ سنوات. فقد دفعت الظروف الاستثنائية كثيرين إلى حافة الانهيار، حتى إنّ بعض المتصلين «كانوا قد وضعوا خطة لإنهاء حياتهم، أو حاولوا الانتحار أثناء وجودهم على الخط معنا». وهذه الحالات لا تُعدّ أحداثاً عابرة، بل تعبّر عن وصول أصحابها إلى مرحلة قصوى من اليأس، يصفها المختصون بأنها حالة من «الإنهاك النفسي والعصبي»، يصبح معها الدماغ عاجزاً عن الاستمرار في مقاومة الضغوط، فيغدو الموت، بالنسبة إلى بعضهم، المَخرج الوحيد من القلق والخوف وانعدام اليقين.

والأكثر خطورة أنّ هذه الأزمة تطاول بصورة أساسية الفئات العمرية الشابة. فبحسب عبود، يشكّل من هم بين 18 و34 عاماً النسبة الكبرى من المتصلين، إلى جانب نسبة مُقلقة من الاتصالات الواردة من أطفال. كما لم يعد هذا الواقع محصوراً بمنطقة دون أخرى، إذ رغم استمرار بيروت وجبل لبنان في تسجيل العدد الأكبر من الاتصالات بحكم الكثافة السكانية، لوحظ أيضاً ارتفاع واضح في الاتصالات الواردة من عكار والبقاع والجنوب.

ووفق آلية العمل في «خط الحياة الوطني»، يخضع كل متصل لتقييم نفسي يهدف إلى تحديد مستوى الخطورة وتعزيز فرص التدخّل المبكر. وتشير عبود إلى أنّ نحو 30% من المتصلين يصرّحون بأنهم تراودهم أفكار انتحارية، فيما يتركّز عمل الفريق على مساعدتهم في تغيير مسار التفكير والحدّ من خطر الإقدام على الانتحار. وفي الحالات الأكثر خطورة، يُفعَّل بروتوكول التدخّل الميداني، حيث ينتقل فريق طوارئ يضمّ أطباء نفسيين وممرّضين واختصاصيين إلى مكان وجود الشخص لإجراء تقييم مباشر واتخاذ القرار المناسب، سواء عبر تقديم العلاج اللازم أو تحويله إلى المستشفى إذا استدعت حالته ذلك.

الأزمة النفسية تضرب الشباب وتطاول الأطفال وتتوسع جغرافياً من بيروت وجبل لبنان إلى عكار والبقاع والجنوب

اتجاهاً تصاعدياً واضحاً. وتُظهر الإحصاءات الصادرة عن المديرية العامة لقوى الأمن الداخلي ارتفاع مُعدّلات الانتحار عاماً بعد آخر، ولا سيما منذ عام 2019، إذ سُجّلت خلال الفترة الممتدّة بين عامَي 2019 و2023 أعلى المُعدّلات، بحدود 170 حالة سنوياً (بمُعدّل يقارب 15 حالة شهرياً). ومع الأشهر الأولى من العام الحالي، يبدو أن المنحى التصاعدي لا يزال مستمراً، بما يحمله من مؤشرات اجتماعية ونفسية بالغة الخطورة. فقد سُجّلت خلال الأشهر الأربعة الأولى وحدها 57 حالة انتحار و24 محاولة انتحار، بزيادة بلغت 31,5% مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

إلا أن هذه الأرقام الرسمية، على خطورتها، لا تعكس الحجم الحقيقي للمشكلة. فالكثير من الحالات لا تصل إلى الإحصاءات المُعلنة، سواء بسبب طريقة تصنيفها أو لاعتبارات اجتماعية

(أرشيف ـ الأخبار)

إعلانات رسمية

تبليغ

جانب من يهمه الأمر
الموضوع: تبليغ مجهول محل الإقامة
المرجع: محكمة صُور الشرعية الجعفرية
رقم المحفوظات:
رقم الصادر: 2026/204
التاريخ: 2026/7/14
ورقة دعوة صادرة عن محكمة صور الشرعية الجعفرية مُوجهة إلى أحمد مصطفى فياض (مجهول محل الإقامة) في الدعوى المُقامة عليك من آمال وليد حمدان بمادة إثبات طلاق أساس 2026/245 والتي تعيّن موعد الجلسة فيها يوم الثلاثاء 2026/8/11 فيقتضي حُضورك أو إرسال من ينوب عنك إلى قلم المحكمة لاستلام التبليغ الخاص بكم المُتعلق بهذه الدعوى.
رئيس القلم
محمود صالح
القاضي
السيد محسن السيد أحمد شوقي
الأمين
قاضي صُور الشرعي الجعفري

إعلان

تدعو محكمة الأحوال الشخصية في صيدا غُرفة القاضي جوانا فواز من له اعتراض على الاستدعاء رقم 2026/158 المُقدم من المحامية آمال خليل سكافي بوكالة المُحامية منى الشامية بموضوع شطب قيد مُتوفي المرحوم محمد خليل سكافي من صيدا أن يُقدم مُلاحظاته خلال عشرين يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
ناديا مرعي

إعلان تبليغ

صادر عن دائرة تنفيذ جزين برئاسة القاضية جوان أبي زيد.
تدعو هذه الدائرة المُنفذ عليهم: إيزابيل وروز ومي فريد كوكباني وشكري ونقولا ميلاد كرم للحُضور إلى قلمها شخصياً أو بواسطة وكيل كُل منهم القانوني لتبلغ الإنذار التنفيذي وطلب التنفيذ ومربوطاته في المُعاملة التنفيذية المُسجلة بالرقم 2026/213 والمُقدمة من طالب التنفيذ سامر مارون عازار وذلك بمُهلة عشرين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلان.
رئيس القلم
بتريسيا بو راشد

إعلان

صادر عن المحكمة الابتدائية الثالثة في جبل لبنان – بعبدا – الرئيس فيصل مكه.
تقدم المُستدعي وسام محي الدين أسومه باستدعاء سُجل أمام هذه المحكمة برقم أساس 2026/152 طلب بموجبه شطب إشارة الحجز الاحتياطي رقم 1975/57 الصادر عن دائرة تنفيذ عاليه لمصلحة محمد كمال مكي عن صحيفة العقار رقم /4090/ مجدلبعنا.
كُل من له اعتراض التقدم به أمام قلم المحكمة خلال مُهلة عشرين يوماً تلي النشر.
رئيس القلم
فادي حمية

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية في جبل لبنان المتن الغُرفة التاسعة، الناظرة بالدعاوى العقارية، برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدم المُستدعي: بيار مارون بو راشد بواسطة وكيله المُحامي جوي مطر باستدعاء سُجل بالرقم 2025/111 بوجه المُستدعى ضدهم: ورثة ناصيف أسعد أبي راشد وهم: فيوليت أبي رزق وديانا ونينا ورنده وشربل وطانيوس وريتا ناصيف أبي راشد وورثة جانيت سمعان الحكيم وهم الياس سمعان القاعي وصباح وايفون ورغيدا وسمعان وسيدي ومرسال وجورج ويمين سمعان القاعي وراحيل وكليلاً أسعد أبي راشد المجهولي محل الإقامة وبوجه غيرهم، وبعد أن تعذر تحديد الورثة قررت المحكمة إبلاغهم سنداً للمادة /15/ أ.م.م. عن طريق النشر العذرا العقارية سنداً للمادة /512/ أ.م.م.
مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جبل لبنان المتن الناظرة بالدعاوى العقارية برئاسة القاضي وائل أبو عساف، تقدمت المُستدعية: خلود خير الله بوكالة المُحامي بشاره زوين باستدعاء رقم 2026/196 تطلب فيه شطب إشارة راجع الدعوى رقم 77/1154 من وردية عماد على العقار /67/ يومي /326/ تاريخ 1979/3/1 عن العقار /630/ العذرا العقارية سنداً للمادة /512/ أ.م.م.
مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال عشرين يوماً تبدأ من تاريخ النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

إعلان قضائي

لدى المحكمة الابتدائية التاسعة في جميع أطوار المحاكمة وأمام دوائر التنفيذ وإن مال الاستدعاء يرمي إلى إزالة الشيوع في العقارات رقم: /616/ و/617/ و/224/ من منطقة القليعات العقارية، مُهلة المُلاحظات والاعتراض خلال خمسة عشر يوماً تلي مُهلة النشر.
رئيس القلم كيوان كيوان

الخاص مُحتفظاً بهذه الصفة في جميع

إعلانات رسمية

اعلام تبليغ
الموضوع: تبليغ

تدعو وزارة المالية- مديرية المالية العامة - مديرية الضريبة على القيمة المضافة – مصلحة العمليات – دائرة خدمات الخاضعين، المكلفين الواردة أسماءهم في الجدول أدناه للحضور إلى دائرة التحصيل في مديرية الضريبة على القيمة المضافة، مبنى وزارة المالية، قرب قصر العدل - شارع كورنيش النهر- بيروت، لتبلغ البريد المذكور تجاه اسم كل منهم خلال مهلة ثلاثين يوماً من تاريخ نشر هذا الإعلام، وإلا يعتبر التبليغ حاصلاً بصورة صحيحة بعد انتهاء مهلة المراجعة المشار إليها أعلاه، علماً أنه سيتم نشر هذا الإعلام على الموقع الإلكتروني الخاص بوزارة المالية:

اسم المكلف	رقم المكلف	رقم البريد المضمون
مؤسسة الفرح لصاحبها جورج عبد الله فرح	14433	RR235900932LB
طوني جوزف الشماس	14890	RR235903783LB
صيدلية سوسن	222348	RR234818845LB
نويراند ش م م	1282130	RR235905002LB
كرم الياس نصر الله (ابو صعب)	1370346	RR234822451LB
صيدلية حجار	1908969	RR234823426LB
العبير للتجارة	2004021	RR234823491LB
راضي للادوات المنزلية	2004024	RR234823505LB
ملبوسات واحذية العزة	2004029	RR234823514LB
جعفر علي المقداد	2109411	RR235904555LB
نحاس تريدينغ ش.م.م.	2678248	RR235904165LB
كونستاركشن دفيلوبمانت كومباني ش.م.م	2873336	RR235902726LB
شركة نافاندا ش.م.م.	2998958	RR235904205LB
فيتمانيا ش.م.م.	3213606	RR235904041LB
شركة الحصاد ش.م.م	3675762	RR235919094LB
BARJA SAL 1227-BC	3815363	RR235904280LB
CHIYAH SAL 4/6618 -BC	3815371	RR235904347LB
HARET HREIK SAL 3/282-BC	3815374	RR235904276LB
4A HADATH SAL/4544-BC	3815377	RR235904293LB
HADATH SAL 4/4543 -BC	3815378	RR235904320LB
ZKAK BLAT SAL 2/460-BC	3815383	RR235904262LB
MAZRAA SAL 6/813-BC	3815385	RR235904302LB
شركة لوجيستك مديايتير ش.م.م	3816495	RR235904333LB
تايم لوغ شيبينغ ش.م.م	3898514	RR235904510LB
جونو فايننس ش.م.م	3927341	RR235919148LB
بالم سنتر ش.م.م	9065	RR234824262LB
عصام محمد كمال يقطين	14178	RR234824320LB
دار الهندسة للمصاعد J&R مصاعد ناسيونال (رفيق طانيوس مارون)	71953	RR234824293LB
الشركة الخاصة للاسكان ش.م.م	104055	RR235898519LB
شركة شاسكو	183882	RR235898227LB
باين سنتر - ش.م.م	184437	RR234824997LB
شركة ايفل الدولية للتجارة العامة والصناعة والمقاولات ش.م.م	202739	RR234824642LB
فوجي ليفت ومعداتها ش م م	220030	RR234823995LB
شركة الشرق الاوسط للمباني والتعهدات ش.م.م	227773	RR234824656LB
احمد محمد حسن مخلص بضائع مرخص	229474	RR235898301LB
فلفت شوكولات صالون لصاحبها مالك مصطفى تمراوي	230379	RR235898315LB
مؤسسة الغدير لتجارة السيارات لصاحبها ابراهيم حدرج	244711	RR235898417LB
نوهرا يوسف ابي رزق	254022	RR234824038LB
جان فارس كوتور ش.م.م	258191	RR235898451LB
شوك انش اند اس ش.م.م CHOC H&S	312395	RR235898774LB
مؤسسة زد (حبيب اميل زهار)	323760	RR234823837LB
بونيتا انترپرايزس ش.م.م BONITA ENTERPRISES	400418	RR234824608LB
Protek Furniture -حسن احمد الرمضان	1116144	RR234823939LB
محمد سامر مصطفى الحلواني	1241650	RR235898496LB
المكتب الدولي للتجارة ش م م	1275104	RR234824789LB
احمد خالد كنوج	1617946	RR234824007LB
ماهر ابراهيم فاضي	1636329	RR234823240LB
شركة ساليكو للمحروقات ش.م.م	1641767	RR234823253LB
AKSA international عقيقي وصالح	1771675	RR234823307LB
شركة جنّا ش.م.م.	1988853	RR234823341LB
شركة درايف اوتوبارتس ش.م.م.	2185876	RR235899253LB
اي زي درايف ش.م.م	2225971	RR234821751LB
شركة كاي ام سي اي للتجارة والصناعة ش.م.م	2240026	RR235919443LB
برو ديوس ش.م.م.	2250426	RR235898505LB
هشام محمود الفضل	2260445	RR234822641LB
شركة قباني غلوبال ش.م.م	2282195	RR234822071LB
شركة اي بروسيد ميديل ايست افريقا ش م ل اوف شور	2286945	RR234822068LB
FULL POWER SYSTEM (فادي نصار روحانا الشهيد نصار)	2325949	RR234822978LB
جورج الياس بركات	2442701	RR235899324LB
الكترونيك ش م م	2468413	RR234822607LB
احمد اكرم الايوبي	2475189	RR234820800LB
كلير فيجين ش.م.م.	2488886	RR234822893LB
خالد عبد الكريم يحيه	2575222	RR234824055LB
شركة درويش غروب ش م م	2620459	RR234824687LB
تاك وود ش.م.م	2622736	RR235898933LB
شركة سترکشور انجينيرينغ كونسلتنسيز ش.م.م	2633350	RR235898023LB
رويل ترايدنغ royal trading	2637248	RR235898045LB
مندوه للتجارة	2705372	RR234824418LB
مؤسسة محمد معين نابلسي للتجارة العامة	2749516	RR234822947LB
شركة حدائق غدق ش.م.م	2761358	RR234822615LB
الشاطىء للاسماك ش.م.م	2790209	RR234824395LB
العالمية للمستلزمات والادوية الطبية ش.ل	2841547	RR234824571LB
شركة تامكوستيل ش م م	2857873	RR234822686LB
سيروبلاست حمور وشريكيها	2863804	RR234822690LB
شركة برو ز ش.م.م.	2919063	RR234824585LB
فادي جورج بدر	2985069	RR234823678LB
عبدالحكيم علي ابو دماغ	3007551	RR234824404LB
Prosolution ش.م.م.	3026285	RR234823681LB
اسعد هبر ديزاين ش م م	3043700	RR235899514LB
ترايد كونسالت ش.ل	3071063	RR235898125LB
شركة با لك للتوزيع ش.م.م.	3072382	RR234824735LB
شركة G.T.M للمقاولات و التعهدات ش.م.م.	3166027	RR234824015LB
DANI Import Export	3233955	RR235919412LB
شنالك ش.م.م	3262196	RR235899298LB
White Walls S.A.R.L	3320650	RR234824850LB
تانا اكسبورت	3360517	RR234823735LB
RESTO GHAZAR	3694720	RR234824143LB
آرت فاكتوري ديزاين آند آركيتوشن	3701048	RR232572447LB
حسان منير شلق	3783749	RR235919386LB
شركة ار س او انجينيرينغ ب تي ل ت د ش.م.م	3864644	RR235919372LB
CASA CERAMICS SARL (SINGLE PARTNER)	3864789	RR235919531LB
شركة الحمراء للهندسة ش.م.م	37	RR235923880LB
الشركة اللبنانية للمطاعم الكبرى ش.ل	2020	RR235922694LB
شركة التغذية ش.ل	3590	RR235924001LB
وليم اند كومباني ش.م.م	3885	RR235924050LB
التعاونية الصحفية ش.ل	4011	RR235924063LB
ميديا برس ش.م.م	4027	RR235924015LB
الشركة الوطنية للتموين ش.م.م	12143	RR235922717LB
شركة الخدمات البحرية ش.ل	12413	RR235924151LB
شركة فالكون انترناشيونال كومباني ش.ل (ش.م.م سابقا)	12613	RR235924077LB
مؤسسة جوزف ابو شقرا التجارية	27878	RR235922725LB
سعيد ابي عاد	72508	RR235923641LB
شركة جي سي ار حكيم اخوان	75747	RR235923655LB
ابناء سركيس مندليان ش.م.م	78942	RR235924275LB
جورج مالجيان واولاده	81937	RR235922650LB
انترانيك جيلويان	84403	RR235922748LB
شركة اوسلو ش.م.م.	99735	RR235922345LB
مؤسسة زين العالمية	106246	RR235922685LB
شركة صليبا للتجارة والتعهدات	113322	RR235922779LB
رويار وعباس وشريل مطر	115765	RR235922385LB
سوماركو ش.م.م	123581	RR235925024LB
مؤسسة يوسف دايخ التجارية	136087	RR235924531LB
مؤسسة تقي التجارية - رياض تقي	145884	RR235922782LB
الياس يوسف صفير محطة كورال	154027	RR235923598LB
زياد يقظان	157738	RR235923615LB
اميل حنا القسيس ف2	168748	RR235923567LB
م. نخلة التجارية	179288	RR235922535LB
مؤسسة جهاد لطيف التجارية لصاحبها جهاد سمير لطيف	184417	RR235923536LB
مبد ايست شبينغ كومباني ش.م.م	185100	RR235924616LB
جوزف الياس مطر	194010	RR235922544LB
شكور تريدينغ كومباني ش.م.م	194936	RR235922411LB
محمصة لايت هاوس	201347	RR235923862LB
مؤسسة الحلبي التجارية (عبد اللطيف الحلبي)	203905	RR235922589LB
ناصر مهدي سرور	217839	RR235922558LB
بس-بارتنر ش.م.م PC - PARTNER	222365	RR235924845LB
EL-TAK لصاحبتها غادة سعد يحي	225532	RR235924908LB
ازيموت اوتوموتيف ش م ل	228672	RR235923417LB
شركة بلدينغ كونستراكشن وكونتراكتنغ ش.م.م	230658	RR235923160LB
VISION ORIGINALE / باتريك انكيري	231013	RR235923434LB
الوكالة المتحدة للاعلان ش.م.م	235659	RR235924995LB
الياس عزيز عاصي	241359	RR235922076LB
اترنوس (البزيان جورج غيزولفي حداد)	242248	RR235923482LB
مؤسسة خليل حداد واولاده	242251	RR235922080LB
كلشيان اخوان	242584	RR235923200LB
شاهه بغوص زارتاريان	243846	RR235923213LB
P S O CENTER (انطوان سليم حريقة)	251145	RR235924182LB
شركة TEAM -PLUS	427007	RR235924854LB
شكور اورثو بيدكس ش.م.م	647361	RR235924899LB
برو كاي ش.م.م	681339	RR235922527LB
شركة لكشوري لتاجير السيارات ش.م.م	682782	RR235922513LB
حسين احمد قري	847081	RR235922487LB
اي اف تريدينغ (فيليب قاسم العكاوي)	1158620	RR235922456LB
سعيد فؤاد ضومط	1181091	RR235924973LB
شركة ابين ش.م.م	1229546	RR235924633LB
بروغرس غروب انجينيرينغ اند كونتراكتينغ ش.م.م.	1353230	RR235924752LB
شركة لابروودوسيون ش م م	2456663	RR235921274LB
شركة اي جي جي. ش م م	2523955	RR235923301LB
برايت ديل (جان بيار نبيل الحال)	2646999	RR235923275LB
العاصي رويال فود التجارية ش م ل	2780651	RR235921566LB
بيروتي للتجارة العامة	2861939	RR235921402LB
شركة ايوب غروب ش.م.م	3016907	RR235923690LB
Hedgeguard S.A.L	3293297	RR235921141LB
مينت بايزل ماركت ش.ل	3445419	RR235921172LB
برازنتيل ش. م. ل	3616289	RR235921209LB
شركة الياس دكاش واولاده ش.م.م	4391	RR235922270LB
شركة المعدات الزراعية ش.م.م	13222	RR235922283LB
استراحة ومحلات نعيم نصار	45677	RR235922632LB
دار الهندسة للمصاعد J&R مصاعد ناسيونال (رفيق طانيوس مارون)	71953	RR235922629LB
فاتن كسحه	169477	RR235924956LB
حسين علي ياسين	178996	RR235922924LB
شركة الافاق الجديدة للتجارة والتنمية ش.م.م	219056	RR235924810LB
اعلانات بيروت غروب لصاحبها حسين علي حمود	222699	RR235924868LB
عثمان علي حمادة العثمان	244397	RR235923496LB
نت ديزاين بلاس	296901	RR235926360LB
فيليب سامي صليبا	305943	RR235926373LB
شركة الليتو ش.م.م ELLINO CO. S.A.R.L	309861	RR235924341LB
روبير الياس فرح	779378	RR235926197LB
غلوبل كارمنتس اندستريز ش.ل	857925	RR235926245LB
شمعون ديزاين	923901	RR235924474LB
عكار للتوزيع	969498	RR235922460LB
شركة ليبانيز سيبدرز ش م م	1030135	RR235922439LB
Jerdack Stone building Company J S B C	1274603	RR235924678LB
المكتب الدولي للتجارة ش م م	1275104	RR235924695LB
المكتب الدولي للتجارة ش م م	1275104	RR235924704LB
هير اند بيوتي كونسبت ش.م.م.	1351090	RR235924749LB
عبدالكريم محمود الصديق	1370573	RR235924797LB
شركة انش انش حمود وحايك	1556374	RR235920821LB
نانسي وهيب شيبان	1766747	RR235920968LB
اس او اس ماديكال ش.م.م	1803632	RR235923292LB
منير عدنان فتوح	1912050	RR235926475LB
فرنك فوريست ش.م.م.	2023030	RR235925863LB
شركة فرنسيس اخوان للاستيراد والتصدير ش م م	2040461	RR235925850LB
اي ار عبيد ش م م	2043248	RR235925925LB
زو فوريست ش.م.م.	2184234	RR235926206LB
شركة امبر فاشن ش م م	2191248	RR235926166LB
شركة اكسبلورر ش.م.م	2256855	RR235926501LB
جوسي يوسف عاصي	2390146	RR235926311LB
نيد تو ترافيل ش م م	2394406	RR235925789LB
شركة ترند هاوس ش م م	2462089	RR235925744LB
شركة سمير طالب واولاده ش.م.م.	2462775	RR235925979LB
SALON DE MARQUISE POUR LE COMMERCE S.A.R.L	2481048	RR235926550LB
سمارت سولوشن اند اي-كونسالتنسي ش.م.م	2492525	RR235926651LB
TAKAT GENERAL TRADING (ديب ميشال يوسف)	2507677	RR235926577LB
منيجمانت ان بلدينغ ام اي بي ش.م.م	2544413	RR235926617LB
الياس حبيب مونس	2553023	RR235926603LB
وايت روك ش.م.ل	2607769	RR235925466LB
محمد بشير الزعيم	2637309	RR235925497LB
شركة حلول ش م ل	2793078	RR235926784LB
شركة فهده السمحراني و مروة النجار و شركائهم	2840632	RR235925727LB
شركة اتو زيادة ش.م.م. Auto Ziade	2892595	RR235926824LB
اسمر ا لو ش.م.م.	3167068	RR235921124LB
شركة امل حمداش وشركاؤها	3721115	RR235925948LB

على الغلاف

ترامب يبحث توسيع العدوان... والإيرانيون مستعدّون

طهران لواشنطن: لا تعويض لـ«هزيمتكم»

طهران ترد على الغارات باستهداف قواعد اميركية في الخليج (مت الويب)

واصلت الولايات المتحدة، أمس، لليوم الرابع على التوالي، غاراتها المكثّفة على إيران. وفيما ردّت طهران على تلك الهجمات باستهداف مواقع أميركية في دول الخليج والأردن، لم يتّضح ما الذي يمكن واشنطن أن تحقّقه من الضربات الجديدة التي قالت طهران إنها استهدفت منشآت مدنية. وإزاء استمرار انسداد الأفق، تابعت إسرائيل محاولات تحريض الولايات المتحدة على العودة إلى الحرب الشاملة، وهو ما لا يبدو أن الأخيرة تريده حتى الآن، باعتبار أنه جُرّب وفشل.

ونشرت وكالات الأنباء الإيرانية، أمس، تقارير عن سلسلة غارات تعرّضت لها البلاد، استهدفت وحدة لإنتاج المياه المعدنية في منطقة موسيان التابعة لمحافظة دهلران في الغرب، وبرج المراقبة البحرية في مدينة تشابهار، المخصّص لأغراض مدنية، والذي يُستخدم في عمليات البحث والإنقاذ الخاصة بالصيادين، فضلاً عن تأمين حركة التجارة البحرية. كما استهدفت الغارات موقعاً في جزيرة هنغام جنوباً، في حين جرى تداول مشاهد ترصد تصاعد الدخان من منطقة جبلية في مدينة شيراز جنوبي إيران، بعد دويّ انفجارات. كذلك، نقلت وكالة «تسنيم» عن نائب محافظ خوزستان أن صومعة لتخزين القمح في مدينة هويزة تعرّضت لهجوم أميركي الليلة قبل الماضية، لكن «القيادة المركزية الأميركية»، نفت، في بيان، استهداف الصومعة، مدّعية ضرب «أهداف عسكرية لإيران لإضعاف قدرتها على مهاجمة حركة الملاحة في مضيق هرمز». وفي بيان آخر أصدرته، أمس، قالت «القيادة المركزية» إنها قامت بجولة قصف على أهداف إيرانية استمرّت 90 دقيقة، «أطلقت خلالها ذخائر دقيقة على أنظمة الدفاع الساحلي ومواقع تخزين وإطلاق صواريخ كروز في جزيرة طنب الكبرى».

وبنتيجة من الاعتداءات الأميركية، أفادت وزارة الصحة الإيرانية باستشهاد 35 شخصاً وإصابة 300، منذ بدء الهجمات الأميركية على جنوب البلاد قبل أيام. واعتبرت وزارة الخارجية الإيرانية، من جهتها، في بيان، أن «الهجمات الأميركية عدوانية وغير قانونية، وبنتيجة من الاعتداءات الأميركية أفادت وزارة الصحة الإيرانية

> **ترامب يدرس هجوماً أوسع وإسرائيل تحرّض على العودة إلى الحرب الشاملة**

أن «مضيق هرمز سيظل؟ مغلقاً حتى انتهاء الاعتداءات الأميركية»، متهماً الولايات المتحدة «بإغلاق «الطرق البحرية أمام السفن عبر نشر قراصنتها في المحيط الهندي بذريعة السيطرة على المضيق». ونبّه إلى أن «على العدو أن يتوقّع إغلاق طرق تصدير النفط والغاز الأخرى التي تخدم مصالح أميركا وحلفائها؛ فإمّا أن تكون صادرات النفط والغاز في المنطقة متاحة للجميع أو لا تكون لأحد». ومساء أمس، أفاد «الحرس» بأن دفاعاته الجوية دمّرت مسيّرة أميركية من طراز «لوكاس» في بندر عباس جنوب البلاد.

وفي تعليقه على تلك العمليات، أكد رئيس البرلمان الإيراني ورئيس وفد التفاوض، محمد باقر قاليباف، أن «قواتنا المسلحة تتمتع بحرية كاملة في العمل كالمعتاد لمواجهة العدوان»، مضيفاً أن «أمننا القومي على أنظمة تسليح أصبحت من مخلّفات الماضي، ويلتزم في الوقت عينه بفرض نفقات هائلة جديدة على كاهل دافعي الضرائب، من دون أيّ خطّة واضحة لكيفية تمويلها». وفي الاتجاه نفسه، رأت السيناتورة «الديمقراطية» عن ولاية إلينوي وعضو لجنة الخدمات المسلحة، تامي دوكوورث، في بيان، أنه «لا يمكن في الحفاظ على الترتيبات الإيرانية في مضيق هرمز»، ومعتبراً أن الولايات المتحدة «تريد استخدام القوة لإضعاف تلك الترتيبات»، وأنها «تمارس الضغوط لتعويض هزيمتها، إلا أن إيران لن تسمح بفرض إرادة العدو عليها». وإذ رأى «(أننا) نخوض حرباً وجودية مع أميركا تهدف إلى إسقاط نظامنا وتقسيم بلادنا»، فهو شدّد على «(أننا) يجب أن نكون مستعدّين للمعركة وأن نصمد حتى الموت»، مستدركاً بأنه «يجب علينا أيضاً استخدام أدوات الدبلوماسية والتفاوض لتحقيق المصالح الوطنية وتأمينها». ونبّه إلى أنه «إذا لم تكن إيران ستستفيد من مذكرة التفاهم، فلا يوجد لدينا سبب للالتزام بها».

على المقلب الأميركي، وفي ضوء عدم تحقيق الغارات الأميركية أيّ نتيجة، نقل موقع «أكسيوس» عن مصادر فرنانديز، من ولاية نيومكسيكو، هي الأخرى، عن قلقها من أن «ترامب يبلغ الكونغرس بأن الولايات المتحدة في حال حرب مجدداً، ويدّعي امتلاك 60 يوماً أخرى لخوضها من دون موافقة تشريعية»، مؤكدةً أن الرئيس «لا يمكنه إنهاء الحرب على الورق للالتفاف على القانون، ثمّ إعادة ضبط عقارب الساعة عندما يناسبه ذلك. كفى أكاذيب، وكفى حروباً لا نهاية لها».

وفي وقت لاحق من يوم الثلاثاء، ترجم المشرعون «الديمقراطيون»، في «الشيوخ» الأميركي، اعتراضهم هذا، عبر عرقلة «مشروع قانون السياسة الدفاعية السنوي»، الذي حصل على 50 صوتاً مقابل معارضة 46، ليفشل بذلك في جمع الأصوات الـ60 اللازمة لتمريره. وبحسب صحيفة «نيويورك تايمز»، عكس التصويت كيفية تحوّل «قانون تفويض الدفاع الوطني»، وهو تشريع ضخم يحدّد رواتب القوات الأميركية وعادة ما يمرّر بدعم واسع من الحزبين، إلى ساحة معركة سياسية جديدة حول الحرب في إيران. واعتبر «الديمقراطيون» أنه لا يمكن «الكونغرس» المضيّ قدماً في المشروع، الذي يمنح تفويضاً بإنفاق عسكري يتجاوز تريليون دولار، في وقت تواصل فيه الإدارة خوض حرب رفضتها أغلبيات من الحزبين في كلا المجلسين. وفي السياق، أشار السيناتور «الديمقراطي»، عن ولاية فيرمونت، بيتر ويلش، إلى أن القرار المطروح يتجاهل الحرب في إيران، التي تعتبر قضية «مصيرية أمام بلادنا»، وأنه «يفشل في مواكبة الطبيعة المتغيّرة للحروب، عبر إنفاق نصف تريليون دولار إضافية

وجّه زعيم الأقلية في «مجلس الشيوخ»، تشاك شومر، انتقادات حادّة إلى عودة إدارة ترامب إلى الأعمال العدائية النشطة ضدّ إيران (أرشيف)

«الديمقراطيون» يعرقلون موازنة الدفاع
«انتفاضة» داخلية ضدّ استئناف الحرب

ريم هاني

قبيل إعلان الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، استئناف الحرب على إيران، والذي أتى عبر الضرب بالقوّات الداخلية والدولية عرض الحائط، بمعارضة شرسة في الداخل الأميركي، تُرجمت بعرقلة «الديمقراطيين» في مجلس الشيوخ، الثلاثاء، مشروع قانون السياسة الدفاعية السنوي. وقبيل التصويت، كان ساكن البيت الأبيض قد أرسل إخطاراً رسمياً إلى «الكونغرس» يفيد باستئناف الحرب، وذلك على وقع الضربات المتبادلة في مضيق هرمز. وسعت الإدارة الأميركية، على ما ظهر، إلى تصوير تلك الرسالة، المؤرّخة في 10 تموز، على أنها بداية مهلة جديدة من 60 يوماً، يمكن للولايات المتحدة خلالها القيام بعمل عسكري ضدّ إيران، من دون الحصول على موافقة «الكونغرس»، علماً أن مجلسَي النواب والشيوخ كانا قد أقرّا، الشهر الماضي، ما يُعرف بـ«قانون سلطات الحرب»، بهدف منع الرئيس من استكمال المعركة التي أطلقها في الشرق الأوسط.

وعلى خلفية ذلك، دعا السيناتور «الديمقراطي» عن ولاية كاليفورنيا، آدم شيف، «الكونغرس» إلى «إعادة تأكيد سلطته بموجب قانون سلطات الحرب»، مقدّماً مسودة قرار جديد بشأن القانون، حظيت برعاية مشتركة من أعضاء مجلس الشيوخ «الديمقراطيين». وقال شيف، مشيراً إلى قرار ترامب إعادة فرض الحصار البحري الأميركي في مضيق هرمز: «وُعدنا بأن الحرب ستنتهي منذ أشهر. والآن، وفي غضون أيام معدودة، انتقلنا من اتفاق أميركي - إيراني سيَئ إلى المزيد من الضربات، وحصار آخر، واضطرابات إضافية لن تؤدي إلا إلى زيادة الارتفاع في الأسعار»، معتبراً أن «أيّ ادّعاء من جانب إدارة ترامب بأنها تملك

> **أعادت تهديدات ترامب الأخيرة مخاوف الخبراء القانونيين إلى الواجهة بقوة**

يمكن مجلس الشيوخ تفويض إنفاق دفاعي بقيمة 1,14 تريليون دولار، وهي ميزانية الدفاع الأضخم المقترحة في تاريخ أمّتنا، لبواصل دونالد ترامب حربه غير القانونية والكارثية التي لا يريدها الأميركيون».

انتهاك القانون الدولي

أعاد تهديد ترامب، في حديث مع شبكة «فوكس نيوز» أخيراً، بأن الأسبوع المقبل «سيكون سيئاً للغاية بالنسبة إليهم، لأنه سيشهد استهداف محطات الطاقة والجسور»، إحياء مخاوف الخبراء القانونيين. وفي هذا الإطار، نقلت شبكة «سي أن أن» الأميركية عن السفير السابق ومساعد وزير الخارجية الأسبق، كريستوفر هيل، قوله إن «تهديد ترامب بقصف الجسور ومحطّات الطاقة في إيران الأسبوع المقبل، ما لم تأتِ طهران إلى طاولة المفاوضات، لن يساعد في حلّ الصراع». وأشار هيل إلى أن هذه المسألة «تنطوي على إشكالية كبيرة»، مضيفاً «(أنني) لستُ متأكداً ما إذا كانت ستوصلنا إلى حلّ».

وكان رأى الخبير القانوني، كريغ جونز، وهو محاضر أول في جامعة «نيوكاسل البريطانية»، في ضوء تهديدات سابقة مماثلة من جانب ترامب أطلقها في آذار، أن هناك «سؤالَين رئيسين يجب مراعاتهما: هل يحقّق هذا الإجراء ميزة عسكرية ملموسة ومباشرة؟ وإذا كان الأمر كذلك، فهل تتناسب هذه الميزة مع الضرر الذي يلحق بالمدنيين والبيئة؟»، معتبراً، في حديث إلى الشبكة نفسها، أن «الانتقام والقصاص هما خارج الحسابات تماماً بموجب القانون الدولي، وليس من القانوني القيام بهذا». كذلك، حذرت هبة مرايف، المديرة الإقليمية للمكتب الإقليمي للشرق الأوسط وشمال أفريقيا في «منظمة العفو الدولية»، في وقت سابق من العام الحالي، من أن الضربات على البنية التحتية للطاقة، وما قد تلحقه من ضرر «كارثي» بالمدنيين، تنطوي على «خطر أن تنتهك القانون الدولي الإنساني، وقد ترقى في بعض الحالات إلى جرائم حرب». كما دان بن شاول، المقرّر الخاص للأمم المتحدة المعنيّ بمكافحة الإرهاب وحقوق الإنسان، آنذاك، بدوره، التهديدات الأميركية، مؤكداً أن مثل هذه الهجمات، حال تنفيذها، ستشكل «جرائم حرب بموجب القانون الدولي».

بريطانيا تصعد درجة في استعداء إيران

عجز أوروبي عن كبح أزمة «هرمز»

لندن - سعيد محمد

اتخذت الحكومة البريطانية برئاسة كير ستارمر، في أيامها الأخيرة في السلطة، قراراً عدوانياً جديداً يقضي بتصنيف «الحرس الثوري الإيراني» منظّمة «إرهابية» محظورة. وإذ يأتي هذا القرار تطبيقاً لتعهّدات سابقة كانت أعلنتها لندن، في نيسان/ أبريل الماضي، فهو يجعل تقديم الدعم أو الترويج لهذه المنظمة جريمة يعاقب عليها القانون الملكي. وقالت وزيرة الأمن البريطانية، أنجيلا إيغل، إن المملكة المتحدة أدرجت «الحرس»، إضافة إلى «حركة أنصار اليمين» المعروفة باسم «أصحاب اليمين»، تحت طائلة قانون الأمن القومي الجديد الخاص بمواجهة تهديدات الدول. وادّعت إيغل، في بيان، أن «الحرس» يقف وراء توجيه سبعة اعتداءات استهدفت مواقع بريطانية مرتبطة بالجاليات اليهودية، ومؤسّسات إعلامية إسرائيلية وأخرى ناطقة باللغة الفارسية، وهي عمليات تبنّتها شبكة «أصحاب اليمين»، التي تزعم الأجهزة الأمنية البريطانية أنها واجهة مستحدثة تستخدمها إيران لتنفيذ هجمات بالوكالة، مع الحفاظ على مساحة من الإنكار الدبلوماسي.

ويمنح القانون الجديد، الذي يُتوقّع حصوله على تصديق البرلمان البريطاني خلال الأيام القليلة المقبلة -قبيل انتقال السلطة رسمياً من ستارمر إلى أندي بورنهام الإثنين القادم- الأجهزة الأمنية والقضائية المرتبطين بالكيانات المشار إليها، ومصادرة أصولهم المالية، وتوجيه تهم جنائية ثقيلة تصل عقوبتها إلى السجن المؤبد إلى أيّ شخص يَثبت تورطه في تقديم تسهيلات أو دعم لوجستي أو مالي للمنظّمات المصنّفة «إرهابية» -وهو ما يشمل الأنشطة الإلكترونية وحملات الترويج الرقمي التي تنشط في فضاء الإنترنت البريطاني -. وحظيت هذه الخطوة بترحيب واسع من قوى المعارضة الإيرانية والجهات الداعمة لإسرائيل، التي كانت ضغطت لسنوات من أجل تحقيق ذلك التصنيف، في حين تجنّبته الحكومات البريطانية المتعاقبة، بدعوى عجز التشريعات السابقة عن التعامل مع الكيانات الرسمية التابعة للدول.

واستندت إدارة ستارمر، في قرارها، إلى «قانون الأمن القومي» (تهديدات الدول) الذي أقرّه البرلمان وحظي بموافقة ملكية بسرعة فائقة خلال شهر واحد فقط. ويتيح هذا التشريع الجديد للوزراء معاملة بعض الأذرع العسكرية والأمنية للدول الأجنبية بالطريقة ذاتها التي تُعامَل بها المنظّمات «الإرهابية» المستقلّة. وتتوافق هذه الخطوة مع قرارات الاتحاد الأوروبي الذي حظر «الحرس الثوري» في شباط/ فبراير الماضي، ودعا إلى معاقبة المتورّطين في ما سمّاها «أعمالاً تخريبية» لصالح تلك المؤسسة بالسجن مدى الحياة. وعقب صدور القرار البريطاني، أعلن ستارمر عزم حكومته إبقاء بريطانيا «ساحة آمنة بعيدة عن تأثير الدول»، التي ادّعى أنها تنشر «الخوف والانقسام والعنف في شوارع المملكة». وأشار إلى أن «هذه القوانين الجديدة تسهم في تسهيل ملاحقة ومحاكمة ومعاقبة كلّ من ينفذ أعمالاً عدائية على الأراضي البريطانية». ومن جهته، رحّب روجر ماكميلان، المسؤول السابق عن الأمن في قناة «إيران إنترناشيونال» التلفزيونية المعارضة للنظام الإيراني،

> **استندت إدارة ستارمر، في قرارها، إلى «قانون الأمن القومي» (تهديدات الدول) الذي أقرّه البرلمان**

بالقرار، برغم انتقاده للبطء الشديد الذي شاب عملية اتّخاذه. واعتبر ماكميلان، وفق ما نقلت عنه صحف لندن، أن «المعركة الحقيقية تتركّز الآن على مواجهة الشبكات المحيطة بالحرس الثوري، مثل الجمعيات الخيرية الواجهة، والمراكز الإسلامية والتعليمية التي تنشر أيديولوجيته في المجتمعات البريطانية، إضافة إلى وسائل الإعلام الرقمية والمؤثرين على منصات التواصل الاجتماعي الذين يروّجون لسياسات طهران».

ويمثّل هذا القرار انعطافة رئيسة في السياسة الخارجية البريطانية تجاه إيران؛ فخلال السنوات الماضية، قاومت وزارة الخارجية ضغوطاً هائلة من نواب يمينيين في البرلمان ومن الولايات المتحدة، لتصنيف «الحرس» منظمة «إرهابية»، وذلك خوفاً من قطع القنوات الدبلوماسية بالكامل مع طهران، وإغلاق سفارة لندن هناك. لكن تصاعد ما تزعم السلطات أنه تهديد أمني مباشر على الأراضي البريطانية، فرض واقعاً جديداً دفع حكومة ستارمر إلى استخدام أدوات قانونية مستحدثة تتجاوز العقبات الدبلوماسية التقليدية. ومن المتوقّع أن يؤدي هذا التصنيف إلى زيادة الضغوط على الحلفاء الأوروبيين الآخرين لاتخاذ خطوات مماثلة، في حين تأمل لندن أن يسهم إجراؤها الجديد في تعزيز التعاون الأمني مع الولايات المتحدة ومع بقية الشركاء، داخل «حلف شمال الأطلسي» (الناتو). في سياق متصل، أصدر وزراء خارجية فرنسا وألمانيا وبريطانيا، المعروفون بمجموعة «الثلاثي الأوروبي» (E3)، بياناً مشتركاً دانوا فيه الهجمات الإيرانية على السفن التجارية في مضيق هرمز وعلى دول الخليج، مطالبين بالعودة الفورية إلى التهدئة التي تمّ التوصّل إليها في أوائل شهر نيسان/ أبريل الماضي، واستئناف المفاوضات الهادفة إلى إنهاء الصراع بشكل دائم. وتعتبر الدول الأوروبية أن استقرار الملاحة في المضيق يمثّل أولوية قصوى لأمن الطاقة العالمي وسلاسل الإمداد الدولية، موقنةً أن أيّ اضطراب في هذه المنطقة سيؤدّي إلى عواقب وخيمة على الاقتصاد الأوروبي الذي يعاني بالفعل من ضغوط تضخمية -وهو ما سارعت إلى التحذير منه الشركات الملاحية الأوروبية التي أبدت قلقاً بالغاً من تداعيات فرض حصار بحري متبادل-. كما ترى الدبلوماسية الأوروبية أن الاتفاق المؤقّت الذي تمّ التوصّل إليه سابقاً كان يمثّل الفرصة الأفضل لتجنّب حرب شاملة في المنطقة، وأن تقويضه -الذي تحمّل مسؤوليته لإيران- يهدّد بنسف الجهود الدبلوماسية المستمرّة لحلّ الملف النووي الإيراني. ومن هنا، تسعى برلين وباريس خصوصاً إلى إيجاد صيغة متوازنة تضمن أمن الملاحة عبر آليات أمنية متعدّدة الأطراف، وتمنع الانزلاق نحو مواجهة عسكرية كبرى قد تفرض على أوروبا اتخاذ مواقف أكثر راديكالية وتكلفة من الناحية الاقتصادية والسياسية. وبحسب مصادر دبلوماسية في باريس وبرلين، فإن الاتصالات المستمرّة بين القادة الأوروبيين تركّز حالياً على دعم الوساطات الإقليمية، خاصة تلك التي تقودها مسقط والدوحة، لتقريب وجهات النظر وإعادة الطرفَين إلى طاولة المفاوضات.

وزيرة الأمن البريطانية: «الحرس» يقف وراء توجيه سبعة اعتداءات استهدفت مواقع مرتبطة بالجاليات اليهودية (أرشيف)

الحدث

غضب على زيارة الزيدي لواشنطن
المقاومة تحذّر من سرقة نفط العراق

بغداد - **فقار فاضل**

تحوّلت الزيارة الأولى لرئيس الوزراء العراقي، علي الزيدي، إلى واشنطن، التي أريد منها تدشين صفحة جديدة في العلاقات العراقية - الأميركية، إلى واحدة من أكثر الزيارات إثارة للجدل منذ سنوات. فبينما حرص الرئيس الأميركي، دونالد ترامب، على تقديم الحدث بوصفه بداية انتقال العلاقة من الوجود العسكري إلى الشراكة الاقتصادية، وجد الزيدي نفسه، فور انتهاء لقائه في البيت الأبيض، أمام موجة انتقادات غير مسبوقة من جانب فصائل «المقاومة» وقوى سياسية شيعية، رأت في مواقفه بشأن السلاح، وتعليقه على استذكار ترامب اغتيال الشهيدَين قاسم سليماني وأبو مهدي المهندس، وتوسيع التعاون مع الشركات الأميركية، تجاوزاً لـ«ثوابت» رسمتها مرحلة ما بعد الحرب على تنظيم «داعش».

وتجلّت أكثر لحظات اللقاء إثارةً للجدل، عندما استعاد ترامب أمام الصحافيين حادثة اغتيال قائد «فيلق القدس» الإيراني، قاسم سليماني، ونائب رئيس «هيئة الحشد الشعبي»، أبو مهدي المهندس، وسأل الزيدي عن موقفه منهما. واختار رئيس الوزراء، في ردّه على ذلك، تجنّب الخوض في المسألة، قائلاً إنه «لم يكن يمارس العمل السياسي آنذاك، وإنه يفضل الحديث عن المستقبل لا الماضي»، وهو جواب فتح باباً واسعاً للهجوم عليه داخل الأوساط القريبة من المقاومة.

وفي هذا الإطار، شنّ الأمين العام لحركة «النجباء»، أكرم الكعبي، هجوماً حاداً على ترامب والزيدي، معتبراً أن سليماني والمهندس «رمزان للمقاومة»، وأن الإساءة إليهما تمثّل إساءة للعراق. كما اتهم الشركات الأميركية بالوقوف وراء إخفاقات قطاع الكهرباء، محذراً ممّا وصفه بمحاولة «سرقة نفط العراق وخيراته تحت غطاء الاستثمارات».

تجلت أكثر لحظات اللقاء إثارة للجدل عندما استعاد ترامب اغتيال سليماني والمهندس (من الويب)

ومن جهته، يؤكد القيادي في الحركة، ماجد الكعبي، في تصريح إلى «الأخبار»، أن «سلاح المقاومة باقٍ، ولن نسمح لأيّ جهة بالتفاوض عليه أو جعله مادة للمساومة السياسية»، مضيفاً أن «دماء الشهداء شرف لكلّ العراقيين ولا يمكن المواربة عنها أو إنكارها. أمّا خروج المحتل فهو مطلبنا الأساسي، لكننا لا نثق بترامب وإدارته». وأشار إلى «(أننا) ندعم خطوات الزيدي في مكافحة الفساد والإصلاحات الداخلية، لكننا لا نريد أن تُرهن مقدّرات العراق وثرواته بيد السرّاق، أو أن تتحوّل الاتفاقيات الاقتصادية إلى غطاء لهيمنة جديدة».

كذلك، أصدرت عائلة أبو مهدي المهندس بياناً شديد اللهجة، اعتبرت فيه أن تصريحات ترامب وما رافقها من موقف للزيدي تمثّل محاولة لاستكمال مشروع استهداف «الحشد الشعبي» بعد اغتيال المهندس. ورأت أن الدعوات إلى حصر السلاح تعكس «خطاباً أميركياً - صهيونياً»، محذّرةً من أن «الهدف الحقيقي هو تفكيك الحشد والسيطرة على الثروة النفطية العراقية عبر الشركات الأميركية»، داعيةً إلى «مقاومة ما وصفته بـ«الوجود الاقتصادي»، أسوةً بمقاومة الوجود العسكري».

أمّا النائبة نور عادل، فكتبت في تدوينة أثارت تفاعلاً واسعاً، أن «40 مليون عراقي لم يكونوا يمارسون السياسة حينها. وكذلك شهداء سبايكر والحشد الشعبي والمرجعية، لكن الجميع شهد التضحيات التي قدّمها أبو مهدي المهندس وقاسم سليماني في مواجهة الإرهاب»، معتبرةً أن تجاهل تلك التضحيات «خوفاً من أميركا» يمثّل إنكاراً لدماء من قاتلوا دفاعاً عن العراق.

وفي تعليقه على هذا التصعيد الكلامي، يرى الباحث في الشأن العراقي، محمد هاشم، في حديث إلى «الأخبار»، أن الجدل الدائر يعكس حجم الانقسام الداخلي أكثر ممّا يشي بمضمون الزيارة نفسها. ويشدّد هاشم، على أيّ حال، على أن «مصلحة العراق يجب أن تبقى فوق جميع الاعتبارات، وقرار بغداد ينبغي أن يُصنع داخل العراق، لا في واشنطن ولا في أي عاصمة أخرى». ويقول: «من الطبيعي أن تبحث الحكومة عن شراكات اقتصادية واستثمارات أجنبية، لكن الأهم هو طبيعة هذه الاتفاقيات ومدى شفافيتها وضمان عدم تكرار تجارب الحكومات السابقة التي تحوّلت فيها العقود الكبرى إلى أبواب للفساد أو الارتهان الاقتصادي».

ويخلص إلى أن «نجاح الزيارة لن يقاس بعدد الاتفاقيات الموقّعة، بل بقدرة الحكومة على حماية السيادة وتحقيق منفعة حقيقية للعراقيين». وتشير معلومات حكومية إلى أن الوفد العراقي يبحث توقيع أكثر من 18 اتفاقاً ومذكرة تفاهم مع الولايات المتحدة، في مجالات متعدّدة من بينها النفط، والطاقة، والكهرباء، والصناعة، والاستثمار، والتعليم، والصحة، والتكنولوجيا، والتسليح. كما تفيد المعلومات بأن الزيدي يجري لقاءات في هيوستن مع شركات «إكسون موبيل» و«شيفرون» و«هاليبرتون» وغرفة التجارة الأميركية، وذلك في إطار خطة حكومية لاستقطاب استثمارات جديدة، وتنويع منافذ تصدير النفط، وتقليل الاعتماد على مضيق هرمز.

> **عائلة المهندس لرئيس الوزراء: 40 مليون عراقي لم يكونوا يمارسون السياسة حين اغتيل**

سوريا

محاكمة مرتكبي مجازر السويداء: السلطة تبرّئ نفسها

عامر علي

بالتزامن مع الذكرى الأولى لمجازر السويداء، التي وقعت في تموز من العام الماضي -عندما اقتحمت قوات حكومية وعشائرية المحافظة التي تقطنها أغلبية درزية وارتكبت فيها مجازر راح ضحيتها أكثر من 1700 شخص-، أعلنت السلطات القضائية السورية عقد الجلسة الثانية من محاكمة متورّطين في هذه المجازر، من دون أيّ نتائج حتى الآن لتلك المحاكمات التي تتمّ بناءً على تقرير قامت بإعداده لجنة سورية مسمّاة «لجنة التحقيق الوطنية». واكتفت «محكمة الجنايات العسكرية» في دمشق، التي تتولّى بعض أطراف القضية، بالإعلان عن عقد الجلسة الإثنين الماضي، من غير أيّ معلومات إضافية، في وقت ذكر فيه رئيس «لجنة التحقيق»، القاضي حاتم النعسان، أن المحاكمة تأتي في إطار استكمال المسار القضائي في حق المتهمين، بحضورهم ووكلائهم، ووفق أحكام القوانين النافذة، وبما يكفل ضمانات المحاكمة العادلة، وفق تعبيره. وأضاف النعسان أن «الجهات القضائية المتخصصة تُواصل اتخاذ الإجراءات القانونية اللازمة، استناداً إلى نتائج اللجنة وتوصياتها، وبما ينسجم مع مبادئ العدالة وسيادة القانون»، وفق ما نقلت عنه «وكالة الأنباء السورية» (سانا).

وتُعتبر هذه المحاكمات، التي بدأت مطلع تموز الحالي، جزءاً من آلية اعتمدتها السلطات الانتقالية في سياق محاولة امتصاص الآثار السلبية للمجازر. وكانت وفّرت هذه الأخيرة لإسرائيل ذريعة غير مسبوقة لتدخّل أوسع في الملف السوري من بوابة «حماية الدروز»، الأمر الذي أفضى إلى تحوّل السويداء إلى ما يشبه «إدارة ذاتية» برعاية من تل أبيب، وسط دعوات بغذّيها المرجع الدرزي، حكمت الهجري، إلى انفصال المحافظة عن سوريا.

وجاء الإعلان عن بدء المحاكمات بالتزامن مع الذكرى الأولى للمجازر، معيداً التذكير بمجريات التحقيقات التي قامت بها اللجنة، وامتناع الأخيرة عن دخول السويداء بعد رفض الأهالي لذلك. وأمّا التقرير الذي قدّم إلى الرأي العام، فتضمّن ما يشبه تبريراً لهذه المجازر، وإنكاراً لأيّ دور مباشر لوزارة الدفاع التي قامت بإرسال أرتالها إلى المحافظة. إذ أفاد باختصار بأن القوات الحكومية دخلت السويداء بهدف «فرض الأمن» بعد «تصاعد أعمال العنف بين البدو والدروز»، مضيفاً أن «القوات الحكومية قوبلت بمواجهات مسلّحة وتعرّضت لعدة كمائن، إضافة إلى قصف الطيران الإسرائيلي للقوات الحكومية في المنطقة وقيادة الأركان بدمشق، ممّا تسبب في مزيد من الفوضى والأعمال الانتقامية».

> **يتعرّض مواطنون من الأقليات لعمليات اغتيال مستمرة**

وعلى خلفية ذلك، أثار التقرير ردود فعل غاضبة في صفوف أهالي السويداء الذين رفضوا تلك الرواية، وأكدوا أن القوات التي قامت السلطات الانتقالية بإرسالها لاقتحام المحافظة بالقوة، ارتكبت مجازر. أيضاً، عرضت الفصائل المحلّية في السويداء والتي توحّدت تحت مسمى «الحرس الوطني» مقابلات مع مقاتلين أجانب تمّ أسرهم خلال المعارك، قالوا إنهم قدموا إلى السويداء بأوامر مباشرة من قادتهم الذين يتبعون لوزارة الدفاع، وكان هدفهم القضاء على الدروز.

وإلى جانب ذلك، كان عدد من مهاجمي السويداء قاموا بأنفسهم بتصوير قسم كبير من الانتهاكات التي ارتكبوها هناك، بما فيها من عمليات إعدام وتعذيب وإهانة للشيوخ والنساء. كما عمدوا إلى نشر تلك التسجيلات على مواقع التواصل الاجتماعي -على غرار ما فعل آخرون خلال مجازر الساحل السوري التي وقعت في آذار من العام الماضي-، من دون أن تتّخذ السلطات الانتقالية أيّ إجراء حقيقي ضدّهم حتى الآن.

وبشكل عام، يمكن النظر إلى ملف مجازر السويداء باعتباره سياسياً بالدرجة الأولى، وهو ما كان عبّر عنه وزير الخارجية في الحكومة الانتقالية، أسعد الشيباني، بقوله في لقاء تلفزيوني على قناة «الإخبارية السورية»، في تشرين الأول من العام الماضي، إن «السويداء فتحٌ وقعنا به جميعاً». ويتعزّز هذا الطابع مع إرادة إسرائيل تحويل المحافظة والجنوب عموماً إلى خنجر مغروز في الخاصرة السورية، وفق ما تدلّ عليه عمليات التوسّع الجارية في الجنوب الخاضع لسيطرة الاحتلال، سواء المباشر منه أو غير المباشر.

ومع استمرار الأزمة المتعلّقة بالسويداء التي تحاصرها القوات الأمنية السورية ويسعى من يحكمها إلى الانفصال عن سوريا والاحتماء بإسرائيل، تتعمّق الأزمة الطائفية التي تعيشها البلاد برمّتها. ويأتي ذلك على وقع تواصل بثّ خطاب الكراهية الذي تضجّ به مواقع التواصل الاجتماعي، والذي يقترن بعمليات اغتيال يتعرّض لها مواطنون من الأقليات، وبشكل خاص العلويون في الساحل السوري ووسط البلاد. ولم تفلح في الحدّ من تلك الظواهر المحاكمات العلنية التي تجريها السلطات الانتقالية بحقّ مَن تتهمهم بارتكاب انتهاكات الساحل.

والواقع أن تلك المحاكمات ليست سوى صفحة جديدة في ملفّ الإجراءات التي تتخذها السلطات أمام الجهات الدولية، في محاولة لدفع أيّ اتهام مباشر لها بالتورّط في المجازر. وفي المقابل، تؤكد الحقائق الميدانية أن هذا الملف أصبح بمجمله سياسياً؛ وهو مرتبط بالتفاهمات التي تحاول السلطات عقدها مع إسرائيل بوساطة ودفع من الولايات المتحدة، ومن شأن ذلك أن يفسّر عدم اتخاذ أيّ قرار حقيقي بمحاسبة مرتكبي الانتهاكات التي راح ضحيتها 1760 شخصاً. إلى جانب أكثر من 2000 مصاب-، في وقت تستمرّ فيه معاناة سكّان المحافظة من أوضاع إنسانية صعبة، يفاقمها الحصار المستمر عليها.

اليمن

إخلاء مطارات وقواعد في جنوب السعودية

صنعاء - **رشيد الحداد**

انضمّ مطارا بيشة وجيزان في جنوب السعودية، إلى مطار أبها الدولي الذي ظلّ خارج الخدمة لليوم الثالث على التوالي، بعد استهدافه من قِبل قوات صنعاء، رداً على العدوان السعودي على مطار الأخيرة. وأظهرت بيانات ملاحية قيام المملكة بإخلاء الطائرات الحربية من كبرى قواعدها العسكرية في الجنوب والشرق، تحسباً لاستهدافها من جانب حركة «أنصار الله». وأشارت البيانات التي نشرها موقع «فلايت رادار» المتخصّص بتتبّع الرحلات الجوية، توقفاً شبه تامّ للرحلات الجوية في المناطق الجنوبية المحاذية لليمن، والتي تضمّ خمسة مطارات، هي أبها الدولي في عسير، والملك عبد الله في جازان، وثلاثة إقليمية في بيشة ونجران والباحة. ووفقاً لإحداثيات حركة الطيران، فإن الرحلات في بعض المطارات الإقليمية في جنوب السعودية، تراجعت إلى 10% مقارنة بالحركة الملاحية المعتادة.

وأرجع مراقبون الإجراءات السعودية إلى استمرار مخاطر الطيران في أجواء المنطقة الجنوبية، وخوف عدد من شركات الطيران العربية والدولية من تحذيرات قوات صنعاء. وكانت أعلنت شركة «إير كايرو» المصرية إلغاء الرحلات المتّجهة إلى أبها، كما ألغت شركة «فلاي دبي» الإماراتية رحلاتها إلى مطارَي أبها ونجران، وذلك وفقاً لوسائل إعلام خليجية منها صحيفة «خليج تايمز».

ووسط توقّعات بعودة هجمات صنعاء، في حال فشلت المفاوضات التي تجري بينها وبين الرياض بشكل غير مباشر في مسقط، قالت مصادر استخباراتية في الأولى إن «القوات السعودية نقلت مقاتلات عسكرية من قاعدة الملك خالد في منطقة خميس مشيط بالقرب من الحدود اليمنية، وأخلت قاعدة الملك عبد العزيز الجوية في الظهران». وكانت استُخدمت القاعدتان خلال السنوات الماضية في تنفيذ سلسلة هجمات جوية على اليمن.

ويرى المراقبون أنه إذا كانت تلك التحرّكات تعكس عدم وجود نوايا سعودية في شنّ هجمات مباشرة على اليمن في الظرف الراهن، فإنها قد لا تحجب رغبة سعودية في تحريك الفصائل الجنوبية لقيادة بحرب بالوكالة في الداخل اليمني، باعتبار أن الرياض تسيطر على الملف العسكري في المحافظات الجنوبية والشرقية، وتدعم الفصائل المسلّحة كافة هناك، بما فيها التي كانت تابعة للإمارات. ومع ذلك، فإن التجارب تدل على أن تلك الجماعات غير قادرة على التعامل مع قوات صنعاء، ولا سيما في ضوء الانقسامات التي تشهدها. وفي هذا الإطار، أكد بيان عسكري لـ«الانتقالي»، أمس، أن قواته لا تنوي المشاركة في أيّ هجوم ضدّ صنعاء، وهو ما أثار موجة تذمّر في أوساط القوى الموالية للرياض، والتي اعتبرت البيان مؤشراً إلى تقارب بين «الانتقالي» الذي ينفذ برنامجاً تصعيدياً في مدينة عدن تحت شعار «طرد الاحتلال السعودي»، وبين «أنصار الله».

تقرير

الصندوق السيادي يرث «حصّة القصر»
الاقتصاد في قبضة السلطة مجدداً

دمشق - **الأخبار**

أمام مدخل قاعة الاجتماع، وضع شخصان يتبعان لما بات يُعرف بـ«الصندوق السيادي» حاسباً شخصياً، وأخذا في تدقيق البطاقات الشخصية للمدعوّين إلى اجتماع الهيئة العامة لإحدى الشركات المالية المساهمة. ومع إغلاق باب القاعة الفندقية المحجوزة، إيذاناً ببدء الاجتماع، كان عشرات المساهمين، ومن بينهم حَمَلة آلاف الأسهم، قد مُنعوا من الدخول بحجّة أنهم من «مؤيّدي» النظام السابق أو «المحسوبين» عليه. هذه الحادثة تكرّرت أكثر من مرّة خلال المدة الماضية، وإن بشكل مختلف، إلا أن الغاية كانت واحدة في جميعها، وهي تسهيل تعيين مجالس إدارة محسوبة على السلطة الجديدة، غالباً بالتزكية، وبتدخّل غير مباشر من بعض المؤسسات الحكومية المعنيّة بالإشراف على هذا القطاع أو ذاك، والتي كانت ترفض ترشّح بعض الأشخاص، سواء جاء الترشيح من جانبهم بشكل مستقلّ أو آتى من المالكين وبلا تنسيق مع شخصيات السلطة المشرفة على الملفّ.

«حصّة القصر»

بعد وقوع الخلاف الشهير بين الرئيس السابق، بشار الأسد، ورامي مخلوف -عام 2019-، والذي صدر على إثره قرار بالحجز على الأموال المنقولة وغير المنقولة للأخير، أتت عملية الإشراف على ممتلكات مخلوف وحصصه في عشرات الشركات والمؤسّسات بمختلف أنواعها إلى المكتب الاقتصادي في رئاسة الجمهورية بإشراف بسار إبراهيم، حيث بقي مصير الإيرادات التي كانت تأتي من تلك الشركات والمؤسّسات بعد مصادرتها غامضاً. وفي حين يقدّر البعض أن هذه الإيرادات كانت تذهب إلى حساب خاص مفتوح باسم «صندوق دعم أسر الشهداء»، وهو حساب مالي أُسّس بحجة رعاية أسر ضحايا الجيش السابق، إلا أنه مثّل أحياناً واجهة لعمليات ابتزاز مالي تعرّض لها تجّار وصناعيون، يشير آخرون إلى أن عملية التوزيع كانت متشعّبة، بحيث أن جزءاً منها يذهب إلى الصندوق المذكور آنفاً، فيما جزء آخر يوضع في حسابات مفتوحة باسم شركات أُسّست لإدارة الأصول والممتلكات، وجزء ثالث يخرج من البلاد.

توسّعت تدريجياً ظاهرة ما بات يُعرف في أوساط الفعاليات الاقتصادية بـ«حصّة القصر»، وذلك مع ترسّخ نفوذ بسار بإرادة خلال السنوات الأخيرة من عمر النظام، ودخوله في محاصصات «مجّانية» مع الكثير من التجار والصناعيين السوريين وغير السوريين في مشاريعهم ومنشآتهم، سواء رغباً في ذلك أم لا، بدءاً من قطاعَي النفط والصناعة إلى السياحة والنقل، فالمصارف والتأمين والاتصالات، وغيرها. وبهذه الطريقة، استطاع إبراهيم بناء إمبراطورية اقتصادية كبيرة تدرّ سنوياً إيرادات بعشرات المليارات من الليرات السورية. على أن اللافت في هذا الملف أن «القصر» اتّبع، آنذاك، سياسة مرنة في إدارة الحصص والممتلكات والأسهم؛ فهو في جميع تلك الشركات اعتمد على خبراتها وكوادرها الإدارية العليا لتسيير شؤون العمل التنفيذي، وإن قام أحياناً بتبديل أعضاء بعض مجالس الإدارات كما حدث في شركتَي الاتصالات الخليوية. إلا أنه في شركات أخرى لم يتدخّل إلى حدّ كبير في الإدارة، مكتفياً فقط بحصّته وما يترتّب عليها من حقوق وواجبات. وهو في كلّ ما تقدّم، ظلّ حريصاً على إظهار قانونية ما يقوم به من إجراءات وما يتّخذه من قرارات، وإن كان الشارع على علم بحقيقة ما يحدث وأبعاده ومَن يقف خلفه.

السلطة ترث سابقتها

في تعاملها مع هذه الشبكة المتشعّبة من المصالح والحصص، عمدت السلطة الجديدة، تحت اسم «الصندوق السيادي»، إلى وضع يدها على جميع تلك الشركات والمؤسّسات، بغضّ النظر عن نسبة ملكية «القصر» أو ماهية مشاركته أو الظروف التي تمّت فيها، وذلك عملاً بمبدأ أن السلطة ترث سابقتها. وهذا ما بدا متوقّعاً إلى حدّ كبير، وإن تجاوزت تبعاته حدود ما كان مقدّراً؛ ففي معظم الحالات، تولّى أفراد من السلطة الجديدة مهام إدارة تلك الممتلكات مباشرة، ومن دون السماح أحياناً للمالكين الآخرين بالمشاركة في العملية. كما أن استحواذ «الصندوق السيادي»، الغامض إلى الآن في بنيته وهيكلته وإدارته

> **أضافت السلطة الجديدة إلى ممتلكات «الصندوق» شركات ومؤسّسات تابعة لرجال أعمال محسوبين على النظام السابق**

ومصير إيراداته، على جميع الممتلكات والمؤسّسات، يعيد بشكل أو بآخر إنتاج أسلوب النظام السابق في محاولته إحكام قبضته على عموم النشاط الاقتصادي في البلاد، وهو أسلوب كان له وقع سلبي على سمعة موقع الرئاسة لدى الشارع، وعلى مسيرة الاقتصاد الوطني عموماً وواقعه.

وإلى جانب ما بات يُعرف بـ«حصة القصر»، بدأت السلطة الجديدة تضيف إلى ممتلكات «الصندوق» شركات ومؤسّسات تابعة لرجال أعمال محسوبين على النظام السابق. وهذا ما تمّ بشكل غير قانوني؛ إذ إنه لم يُصدر إلى تاريخه أيّ حكم قضائي واحد يبرّر السيطرة والاستيلاء على ممتلكات أيّ شخص أو جهة، في حين أن ما صدر لا يتجاوز الحجز الاحتياطي على الأموال المنقولة أو غير المنقولة وتجميد الحسابات المصرفية للبعض، وهي إجراءات لا تجيز بأيّ حال من الأحوال الدخول إلى هذه المنشآت أو الممتلكات والتصرّف بها وبعائداتها وحساباتها. فمثلاً، وضع الصندوق يده على حصص في نحو 12 شركة تأمين خاصة، وهو بذلك بات صاحب الكلمة الأولى في عمل قطاع التأمين، لا سيما مع صدور قرار بحظر بيع أو شراء الحصص في شركات القطاع حتى إشعار آخر. والحال نفسه ينسحب على القطاعات الأخرى، من المصارف إلى التعليم فالصحة والتجارة والسياحة وغيرها. وبحسب ما يشير إليه مدير عام إحدى الشركات المساهمة، في حديث إلى «الأخبار»، فإنه تَبلّغ هاتفياً من أحد العاملين في «السيادي» بأن الأخير أصبح المالك لحصّة أحد المساهمين الموجودين خارج البلاد. وعند مطالبة المدير المذكور بمستند قانوني يثبت نقل الملكية، قيل له إن لجنة الكسب غير المشروع سوف تُصدر قريباً قراراً بالحجز على ممتلكات المساهم المعنيّ.

هذه هي إحدى الإشكاليات أو الأخطاء القانونية الجسيمة التي وقعت فيها السلطة الجديدة؛ فثمّة فرق شاسع بين الحجز الاحتياطي، والذي هو في النهاية مجرّد إجراء احترازي يُتّخذ بناءً على تحقيقات أوّلية وغير نهائية، وبين المصادرة النهائية التي تتمّ بحكم قضائي مبرم يتيح نقل الملكية وتسجيلها باسم إحدى مؤسّسات الدولة ومن ثَمّ التصرّف بها. وفي هذا الإطار، يقول أحد رجال الأعمال، لـ«الأخبار»، إن «القضاء هو المخوّل فقط وضع حارس قضائي على أيّ منشأة، أو البتّ في مصير الممتلكات والأنشطة الاقتصادية لهذا الشخص أو ذاك»، متمنّياً «عدم تكرار مسرحيات النظام السابق في مصادرته لممتلكات مَن كانوا يعارضونه أو يتّهمهم بذلك. فهناك حاجة إلى محاكمات عادلة ونزيهة وشفافة. وإذا ما تمّ تجاهل ذلك وتكرار المسرحيات السابقة، فإن فقدان الثقة بمشروع السلطة الجديدة وبالمناخ الاستثماري سوف يتعمّق أكثر فأكثر».

وإذا كان البعض لا يحبّذون إطلاق أحكام مسبقة على تجربة تولّي السلطة مهمّة إدارة بعض الشركات والمؤسّسات الخاصة، الآيلة ملكيتها إليها أو تلك التي وضعت يدها عليها، فإنهم يسدون إليها جملة نصائح مهمّة، من بينها، أوّلاً، إعادة النظر في عمل لجنة الكسب غير المشروع، التي إذا ما استمرّت في طريقة عملها الحالية، ستصل إلى مرحلة تحجز فيها على ممتلكات وأموال كلّ من بقوا في الداخل طيلة سنوات الحرب؛ وثانياً، ألّا تتعامل مع هذه الشركات، وتحديداً المساهمة منها، مثلما تعاملت مع مؤسّسات الدولة وجهات القطاع العام؛ فما تمكّنت من إخفائه هناك من فشل وتخبّط وسوء إدارة، لا يمكنها أن تخفيه هنا مع شركات ملزمة بالإفصاح ونشر قوائمها المالية، وما إلى ذلك من إجراءات حوكمة. وأمّا النصيحة الثالثة، فألّا يتحوّل «الصندوق السيادي» إلى مكتب متابعات جديد يتدخّل في عمل الوزارات ومؤسّسات الدولة والقطاع الخاص، وبـ«فوقية» سلطوية غالباً.

كأس العالم

دي لا فوينتي يكشف الوصفة: احرموا فرنسا من الكرة

حرم مدرب منتخب إسبانيا لويس دي لا فوينتي فرنسا من الكرة، وفرض سيطرته على وسط الملعب بالتدرج بها من الخلف بثقة، واستعادة الكرة بوقت قصير جداً ومعها قاد إسبانيا الى المباراة النهائية من نهائيات كأس العالم، بعد انتصار مستحق بهدفين دون رد

محمد صعب

دخل المنتخب الإسباني المواجهة مع فرنسا في نصف نهائي المونديال برسمه المعتاد (1-4-3-3) مع رودري في قاعدة الوسط وفابيان رويز ودانيي أولمو أمامه، فيما حافظ الجناحان على اتساعهما لفتح الملعب وإجبار الدفاع الفرنسي على تغطية أكبر مساحة ممكنة. بينما بدأ ديدييه ديشان بـ(1-4-2-3-1) مع تشواميني إلى جانب رابيو وأمامهما أوليزيه، بينما تحرك مبابي، باركولا وديمبلي على الأطراف مع محاولات دخول مبابي للعمق.

لم تتعجل إسبانيا الوصول إلى الثلث الأخير، بل استدرجت الضغط الفرنسي نحو الخلف ثم نقلت الكرة بين قلبي الدفاع ورودري لتكوين قاعدة بناء ثلاثية. ومع تقدم الظهيرين وتحرك رويز وأولمو بين خطوط فرنسا، أصبح الشكل الإسباني قريباً من (1-3-1-5-2)، ما منح حامل الكرة أكثر من خيار للتمرير، وسمح للفريق بالخروج من الضغط بأقل قدر من المخاطرة. تميز منتخب إسبانيا بقراءة اللعب خلال اللقاء حيث عرف كيف يتحكم في نسق اللعب بين السرعة والبطء. نجح رودري في إدارة إيقاع المباراة من العمق، فلم يكن مجرد محطة لبدء الهجمة، بل شكل نقطة التوازن التي منعت فرنسا من تحويل افتكاك الكرة إلى هجوم مرتد. وكلما حاول أوليزيه أو تشواميني إغلاق العمق تحولت الكرة بسرعة إلى الطرف، حيث حافظ لامين يامال والجناح المقابل على عرض الملعب قبل إعادة تدويرها إلى الداخل.

قدمت اسبانيا مباراة مثالية

إسبانيا لم تدافع امام سرعة فرنسا بالقرب من مرماها، بل دافعت بالكرة والتمركز والسيطرة على وسط الملعب

بهذا الأسلوب، حرمت إسبانيا منتخب فرنسا من أهم أسلحتها.. المساحات.

جرت العادة أن تُصنع خطورة المنتخب الفرنسي بين مبابي وبقية المهاجمين على الانطلاق خلف الدفاع بعد استعادة الكرة، ولكن استحواذ إسبانيا المنظم أبقى فرنسا في وضعية دفاعية لفترات طويلة وأجبر مهاجميها على بدء الركض من مناطق بعيدة عن المرمى. وفي لحظة فقدان الكرة يتحرك أقرب ثلاثة أو أربعة لاعبين إسبان مباشرة نحو حاملها فيما يحافظ رودري وقلبا الدفاع على تمركزهم خلف الهجمة ليُقتل التحول الفرنسي قبل أن يبدأ.

دفاعياً، لم تندفع إسبانيا إلى ضغط عشوائي بل أغلقت خطوط التمرير نحو الوسط ودفعت فرنسا إلى الأطراف.

هناك كانت تتم عملية تضييق المساحات على حامل الكرة مع مساندة الجناح للظهير وتحرك لاعب الوسط نحو الجانب نفسه، ما جعل مبابي وباركولا وديمبلي يتلقوا الكرة غالباً وهم في مواجهة كتلة دفاعية مكتملة، لا في مساحات مفتوحة.

أما هجومياً، فقد استثمرت إسبانيا التفوق العددي والتمركز بين الخطوط وتحركات أولمو خلف ثنائي الارتكاز الفرنسي، والربط بين الوسط والهجوم، فيما هدد يامال الجهة اليمنى بالمراوغة والدخول نحو العمق. ومن إحدى هذه التحركات، حصلت إسبانيا على ركلة الجزاء التي افتتحت بها التسجيل قبل أن يضيف بيدرو بورو الهدف الثاني بعد هجمة جمعت بين الحركة من دون كرة والتمرير السريع قرب منطقة الجزاء.

في المقابل، عجزت فرنسا عن فرض ضغط ثابت على البناء الإسباني حيث كان المهاجم الأول يخرج نحو أحد قلبي الدفاع، لكن المسافة بين خط الهجوم والوسط سمحت لرودري باستلام الكرة والدوران، كما لم يحصل أوليزيه على المساحات التي يحتاج إليها لصناعة اللعب. وبغياب الربط بين الوسط والهجوم أصبحت محاولات فرنسا فردية تعتمد على انطلاقات مبابي أو المراوغة على الطرف من دون دعم كاف داخل المنطقة.

وهكذا عاد المنتخب الفرنسي إلى باريس بعد تعملق المنتخب الإسباني في نصف نهائي المونديال.

من المونديال

عقوبات بحق منتقدي الحُكام

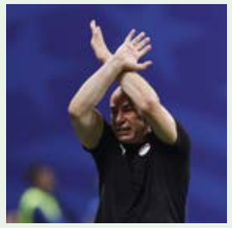

يعتزم الاتحاد الدولي لكرة القدم «فيفا» تأجيل أي إجراءات تأديبية تتعلق بالتصريحات المثيرة للجدل ضد الحكام إلى ما بعد نهاية منافسات كأس العالم 2026، في خطوة تهدف إلى تجنب التأثير على سير البطولة، على أن تُدرس جميع الحالات استناداً إلى تقارير الحكام والوقائع المرتبطة بكل مباراة.

وكان الألماني توماس توخيل، المدير الفني لمنتخب إنجلترا، من أبرز المنتقدين للتحكيم خلال البطولة، وذلك عقب فوز منتخب بلاده على المكسيك في الدور الـ16، وهي المباراة التي شهدت طرد المدافع جاريل كوانساه، ووصف توخيل أداء الحكم علي رضا فغاني بأنه «غير مقبول»، معتبراً أن قراراته اتسمت بعدم الثبات، كما انتقد تعامل الحكام المساعدين مع الأجهزة الفنية، مؤكداً أن ما حدث خلال المباراة لا يليق بمستوى بطولة كأس العالم.

وشهدت مباراة مصر والأرجنتين في الدور الـ16 واحدة من أكثر الحالات إثارة للجدل، بعدما وجّه المدير الفني للمنتخب المصري حسام حسن انتقادات قوية إلى الحكم الفرنسي فرانسوا ليتكسير. وانضم المدافع السويسري مانويل أكانجي إلى قائمة المنتقدين بعد خسارة منتخب بلاده أمام الأرجنتين في الدور ربع النهائي. وأوضح أكانجي أن فريقه شعر بأن جميع القرارات الصغيرة جاءت ضده، بينما لم تُعاقب الأخطاء المرتكبة من جانب المنافس، مؤكداً أنه نادراً ما يتحدث عن التحكيم، لكنه لم يشهد – بحسب وصفه – مباراة بهذا القدر من الانحياز.

«الظاهرة» يدافع عن نيمار

خرج الأسطورة البرازيلية رونالدو نازاريو للدفاع عن نيمار، عقب موجة الانتقادات التي تعرض لها قائد منتخب البرازيل بعد وداع كأس العالم 2026، مؤكداً أن الوقت غير مناسب للحديث عن اعتزال اللاعب دولياً أو حسم مستقبله مع المنتخب.

وجاءت تصريحات رونالدو في ظل الجدل الواسع الذي أعقب خروج المنتخب البرازيلي من البطولة، وما صاحبه من تكهنات بشأن إمكانية إنهاء نيمار مسيرته الدولية بعد خيبة الأمل التي عاشها المنتخب.

وطالب «الظاهرة» رونالدو الجماهير ووسائل الإعلام بعدم ممارسة الضغوط على نيمار أو إصدار أحكام متسرعة بشأن مستقبله، مشدداً على أن القرارات المصيرية ينبغي ألا تُتخذ تحت تأثير مشاعر الإحباط التي أعقبت الإقصاء من كأس العالم. وقال رونالدو: «إن الوقت الحالي لا يستدعي حسم أي قرار»، داعياً إلى منح اللاعب «فرصة لاستعادة توازنه النفسي بعد التجربة الصعبة التي مر بها مع المنتخب».

كلمات متقاطعة 5130

افقيا

1- مؤلف موسيقي نمساوي – 2- قائد جيش لبناني سابق – 3- خاصم أشدّ الخصومة – مدخل – مدينة إيرانية – 4- للندبة – إسم ولايتين من الولايات المتحدة الأميركية – 5- خاصتك – فنانة تركية – 6- أجر – جرذ بالأجنبية – 7- حرف عطف – المطرب – 8- نبات الليف – شبه جزيرة في ولاية الاسكا – 9- يدّعي – بقلة من الخضر – 10- رئيس مجلس نيابي لبناني راحل

عمودياً

1- من الخضر – نفّاخات تعلو الماء – 2- ماركة ساعات – فنانة لبنانية – 3- حرف نصب – وجع – جفاء – 4- فحص الأرض بحثاً عن اشياء ثمينة – ماركة سيارات – ضجر وسئم – 5- مُحتقر الدنيا ومنصرف لعبادة الله – فرك ودعك – 6- مؤلف موسيقي بولوني – مدّنس – 7- نعام – مدينة كندية في مقاطعة البرتا – 8- أطلال مدينة قديمة في مصر – دولة أفريقية – 9- نظام العاب فيديو قديم – للنداء – 10- عاصمة أوروبية – عاصمة أوروبية

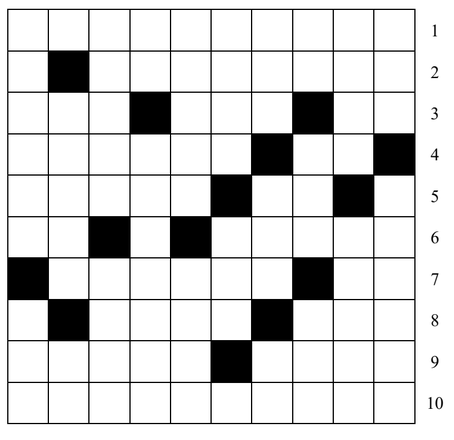

حلول الشبكة السابقة

افقيا

1- كاميكاز – رق – 2- ليلكي – فزان – 3- ادلب – أتيلا – 4- ما – حبر – نفط – 5- أهزّ – مال – رن – 6- لوار – توباز – 7- خوفو – هدب – 8- الو – فتري – 9- سم – راح – 10- الكحلونية

عمودياً

1- كلام الناس – 2- ايداهو – لما – 3- ملل – زاخو – 4- يكبح – رو – رك – 5- كي – بم – فلاح – 6- اراتو – حل – 7- زفت – لو – 8- رين – بهتان – 9- رالف نادر – 10- قنطار زبيدة

sudoku 5130

2					5		6	
	6	4	2		3		1	
		3			4			
7				2				9
4			5	7	1			8
6				4				2
	1		4			5		
	2		1			3		
	4		6	9	7			1

حلول الشبكة السابقة

8	5	2	1	7	9	4	6	3
7	1	4	3	8	6	9	5	2
9	6	3	2	5	4	7	1	8
5	3	7	8	4	1	6	2	9
6	9	1	7	3	2	5	8	4
4	2	8	6	9	5	3	7	1
2	4	6	5	1	3	8	9	7
1	8	9	4	6	7	2	3	5
3	7	5	9	2	8	1	4	6

شروط اللعبة

هذه الشبكة مكوّنة من 9 مربعات كبيرة وكل مربع كبير مقسّم إلى 9 خانات صغيرة. من شروط اللعبة وضع الأرقام من 1 إلى 9 ضمن الخانات بحيث لا يتكرر الرقم في كل مربع كبير وفي كل خط أفقي أوعمودي.

كلمة السر 427

كلمة السر من 8 حروف: أعلى جبال جزيرة قبرص

اكمة – بافوس – تسيارتا – جبل – ربوة – روك – سيلفيلي – سطح – شامق – طود – فلامبوروس – قبرص – قمة – قن – ليماسول – لارا – ماكرونا – مافري – مازي – هضاب

ا	ا	ش	ا	ه	ق	ي	ك	ق	ي
ة	ق	ت	ن	ق	ل	و	ب	ز	و
و	م	ل	ر	ي	ر	ر	ا	ة	ا
ب	ة	ج	ف	ا	ص	م	ط	م	ن
ر	ب	ل	ل	م	ي	ي	و	ك	و
ل	ي	ا	ح	ط	س	س	د	ا	ر
س	ر	ب	ا	ف	و	س	ت	ب	ك
ا	و	ل	و	س	ا	م	ي	ل	ا
ب	ا	ض	ه	م	ا	ف	ر	ي	م
ف	ل	ا	م	ب	و	ر	و	س	ا

حلول الشبكة السابقة: البربوم

عملية حسابية 427

شروط اللعبة: ضع الارقام المناسبة من 1 الى 99 في المربعات الفارغة للوصول الى حل العملية الحسابية

70	٪		٪		=	5
٪	■	+	■	X	■	
	X		٪		=	15
٪	■	٪	■	٪	■	
	X		X	3	=	30
=	■	=	■	=		
7		4		14		

حلول الشبكة السابقة

36	٪	3	X	8	=	96
٪	■	X	■	X	■	
4	X	5	–	3	=	17
X	■	X	■	X	■	
7	X	6	+	3	=	45
=	■	=	■	=		
63		90		72		

شبكة العنكبوت 427

إعداد نعوم مسعود

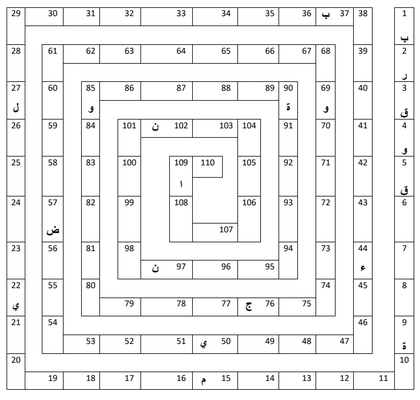

1 – 5 من الفاكهة تشبه الخوخ أو القراصيا
5 – 22 – من كبار القادة الأمويين فتح ما وراء النهر في عهد عبد الملك بن مروان
21 – 27 – مدينة قبرصية
25 – 29 – مشترع أثيني أحد حكماء اليونان السبعة
29 – 37 – مبنى شامخ مؤلف من عدد هائل من الطوابق
36 – 50 – نحوي وأديب وفيلسوف عربي من كبار أعلام الحضارة الإسلامية
49 – 57 – رئيس لبناني راحل
57 – 65 – احدى قمم جبل المكمل في سلسلة جبال لبنان الغربية
65 – 69 – مدينة فرنسية
68 – 72 – طيور البطة تُربى ويُستفاد من بيضها ولحمها وريشها
71 – 74 – مدينة سويسرية
74 – 81 – اعلى جبل في اليابان
80 – 85 – خط الدفاع الفرنسي خلال الحرب العالمية الثانية
84 – 87 – طائر بحري
86 – 97 – عمل أدبي لأبي العلاء المعري
96 – 102 – احدى زوجات ملك انكلترا هنري الثامن
102 – 106 – مدينة فرنسية
105 – 110 – مركبات متحركة على الطرقات

حل شبكة العنكبوت السابقة

البراعم – عمر باشا النمساوي – يا ريتني طير لطير حواليك – كاراكاس – اسكيمو – موسكو – كولومبو – بوشهر – هراري – ريال – العباسيون – نزار قباني – نيكوبار – اربيل – بيل كلينتون – نيوزيلندا – دانمارك – ركوة

شروط اللعبة

شبكة العنكبوت تتألف من 110 خانات مرقمّة وداخل بعض الخانات تتواجد أحرف تساهم في تسهيل الحل بعد الإجابة على الأسئلة الموجودة أسفل الشبكة. الشبكة تعمل مثل عقارب الساعة إبتداءً من الرقم 1 الى الرقم 110

مشاهير 5130

11	10	9	8	7	6	5	4	3	2	1

أعظم ملوك السويد (1594-1632)، ورث العرش بعد وفاة والده

5+1+1+6+2 = النوم ■ 11+7+3+7+8 = انحلال الأخلاق ■ 9+4+8 = خابور

حل الشبكة الماضية: **اوغست رينوار**

ستريمينغ

«فـرومفيـلـد»: بلدة خارج التاريخ أم صورة عن العالم المعاصر؟

نجح الموسم الرابع من مسلسل «فروم» في الارتقاء بالسرد إلى مستوى أكثر نضجاً وتعقيداً، ممهداً الطريق لموسم خامس يُفترض أن يكون ختامياً، في عمل تحول إلى تجربة فلسفية رفيعة تستكشف علاقة الإنسان بالخوف والسلطة والوعي

سعيد محمد

تصعب متابعة «فروم» (أربعة مواسم بداية من 2022) بوصفه حكاية عن النجاة من الزومبيات العقائدية، لأن البناء الدرامي الذي يؤسسه منذ حلقاته الأولى يتجاوز حدود الرعب السايكولوجي إلى تشريح مجتمع مغلق يمتلك اقتصاده الداخلي، وتقسيماته الاجتماعية، وآليات ضبطه، وصراعاته على السلطة والمعرفة. فالبلدة الأميركية المعزولة وسط الغابة لا تؤدي وظيفة المكان الذي تدور فيه الأحداث فحسب، وإنما تتحول بتقدم الأحداث إلى فضاء يعيد اختبار الأسئلة الكبرى المتعلقة بالحرية والإرادة والوعي، ويضع شخصياته داخل منظومة لا تسمح لأحد بالخروج منها بقدر ما تدفع الجميع إلى إعادة اكتشاف ذواتهم تحت الضغط الدائم، لتجعل من العمل الذي أخرجه وأنتجه جاك بيندر أقرب إلى دراسة درامية في كيفية تشكل السلطة واستمرارها في الاجتماع الإنساني.

بلدة يحكمها الخوف

في هذه القراءة تكون البلدة نموذجاً مكثفاً لإعادة إنتاج الهيمنة. فالقادمون إليها يصلون من

> دراسة درامية في كيفية تشكل السلطة واستمرارها في الاجتماع الإنساني

خلفيات اجتماعية ومهنية وثقافية متباينة، ويحمل كل منهم سيرته الخاصة وجراحه القديمة، غير أن المكان ينجح خلال وقت قصير في تجريدهم من معظم ما كانوا عليه، ويفقد الماضي سلطته على تفسير الحاضر، ليصبح البقاء المادي المعيار الوحيد الذي يحدد قيمة الإنسان ومكانته داخل الجماعة. ومع أن هذا التحول يبدو، في ظاهره، تحرراً من النظام السابق، فإنه يمثل في واقعه انتقالاً إلى نظام أكثر إحكاماً. فالسلطة الجديدة لا تحتاج إلى مؤسسات الدولة التقليدية، ولا إلى أجهزة الشرطة والمحاكم والسجون، لأن الخوف نفسه يؤدي هذه الوظائف جميعاً بكفاءة أعلى، فيصبح الانضباط فعالاً تلقائياً، والطاعة شرطاً من شروط البقاء.

من هذا المنظور، لا تبدو الزومبيات في «فروم» السلطة الحقيقية التي تحكم البلدة، بقدر ما هو الخوف منها وقد اكتسب شكلاً مادياً. فهي لا تندفع إلى القتل بعنف أعمى، ولا تتحرك مدفوعة بغريزة عشوائية، وإنما تمارس عنفاً هادئاً، شديد الانضباط، وكأنها تؤدي وظيفة داخل جهاز أكبر منها. حضورها الليلي المنتظم، وإبتسامتها الباردة، وقدرتها على استدراج ضحاياها بالكلمات، تمنحها طابع المؤسسة أكثر مما تمنحها صفات المفترس، ولهذا تصبح جزءاً من نظام متكامل لإدارة السكان، لا محض تهديد خارجي. ويغدو الرعب، في هذه الحالة، وسيلة لإعادة إنتاج الخضوع، بينما تتكرس الحياة اليومية سلسلة متواصلة من إجراءات الحماية والانضباط، ليجد الإنسان أن خوفه أصبح أهم موارد السلطة.

الانقسام الشكلي بين البلدة و«المستعمرة» بالجوار يكتسب كذلك دلالة سياسية. فالاختلاف بين نموذج الشريف بويد ونموذج الزعيمة دونا لا يتعلق بتفضيل نسق الإدارة المركزية على اشتراكية الحياة الجماعية، بقدر ما يعكس محاولتين مختلفتين لتنظيم المجتمع داخل الشروط نفسها. ففي البلدة تحتل القواعد والانضباط والتراتبية مركز الحياة العامة، بينما يقوم بيت المستعمرة على المشاركة وتقاسم الموارد وتخفيف الحدود بين الأفراد. ومع ذلك لا ينجح أي من النموذجين في تجاوز المأزق الأساسي، لأن كليهما يتحرك داخل الحدود التي رسمها النظام المسيطر على المكان، فيبقى الخلاف بينهما محصوراً في أساليب الإدارة، بينما تظل البنية العميقة التي تنتج الخوف وتحدد شروط البقاء بمنأى عن أي تغيير.

تقودنا هذه الجدلية بين النموذجين إلى مفهوم الاغتراب. فالإنسان العالق في «فروم» لا يفقد حريته الجسدية وحدها، وإنما يفقد أيضاً علاقته الطبيعية بالعالم. الغابة التي يفترض أن تكون مصدراً للحياة تتحول إلى مساحة للموت، والبيت الذي يمثل رمز الأمان يصبح ملجأ مؤقتاً، والليل يفقد إيقاعه الطبيعي ليصبح زمناً للرعب الخالص. ومع تراكم هذه التحولات تنفصل الذات عن محيطها تدريجياً، ويغدو الإنسان غريباً عن المكان، وعن الآخرين، وعن نفسه في الوقت ذاته. وحين يصل الاغتراب بالإنسان إلى هذه الدرجة، تتبدل الأولويات كلها، فتتراجع الأحلام والمشروعات الفردية لتحل محلها غريزة الاستمرار، وكأن النظام نجح في اختزال الإنسان إلى كائن يسعى إلى تمديد بقائه يوماً إضافياً لا أكثر.

المعرفة... بداية المقاومة

غير أن «فروم» لا يتوقف عند تصوير آثار السيطرة، بل يتتبع أيضاً الكيفية التي يبدأ بها الوعي في التشكل داخل المجتمع المحاصر. ففي المواسم الأولى يعيش السكان حالة من التشتت المعرفي حيث يحتفظ كل فرد بما اكتشفه، ويتعامل مع تجربته باعتبارها حدثاً شخصياً، الأمر الذي يسمح للنظام بالاستمرار من خلال تشظي المعرفة واقتصارها على أفراد معزولين. أما الموسم الرابع، فيقدم تحولاً ملفتاً، إذ تبدأ الشخصيات في تبادل المعلومات، وربط الرؤى، وتجميع الرموز المتفرقة داخل صورة واحدة، فينتقل المجتمع من مجموع أفراد يملكون قطعاً من الحقيقة إلى جماعة / حزب يحاول إنتاج تفسير مشترك لما يحدث.

وتحمل هذه النقلة قيمة تتجاوز تطور الحبكة، لأنها تعبر عن انتقال الوعي من المستوى الفردي إلى قوة اجتماعية قادرة على تغيير موازين الصراع. لذلك تلعب شخصية جيد دوراً خاصاً، إذ يمثل المثقف الذي يحاول ترجمة الوقائع المتناثرة إلى بنية قابلة للفهم، بينما يجسد الشريف بويد الخبرة العملية التي راكمتها المواجهة اليومية. وعندما يلتقي التحليل بالفعل، يبدأ المجتمع في إنتاج شكل جديد من المقاومة، لا يعتمد على الشجاعة الفردية بقدر ما يعتمد على تنظيم الخبرة المشتركة.

في المقابل، يعمل النظام على إنتاج ما يمكن تسميته بالوعي الزائف. فالرموز الغامضة، والرؤى المتكررة، والقصص التي تتناقلها الشخصيات، جميعها تؤدي وظيفة مزدوجة، إذ تمنح السكان شعوراً بأنهم يقتربون من الحقيقة، بينما تدفعهم في الوقت نفسه إلى الدوران داخل متاهة لا تنتهي. ولهذا لا يبدو الصراع بين الإيمان الديني والعقل محور العمل الحقيقي، وإنما الصراع بين المعرفة التي تكشف آليات السيطرة، والمعرفة التي تكتفي بتفسير أعراضها وتسهم في إعادة إنتاج مأزق المكان في صورة جديدة. إذ كان المكان في «فروم» ينتج الخوف، فإن الثقافة السائدة داخله تتولى مهمة تحويل ذلك الخوف إلى قدر يبدو عصياً على التغيير.

الأغنية الافتتاحية المميزة، Que Sera, Sera، والمأخوذة عن أغنية من خمسينيات القرن الماضي، تتجاوز كونها عنصراً جمالياً في مقدمة الحلقات. فالكلمات التي ترددها عن أن «المستقبل سيأتي بما يشاء» تحمل في أصلها نزعة قدرية تدعو إلى التسليم بما هو آت. غير أن توظيفها داخل العمل يمنحها معنى أكثر تركيباً. فبينما تقول الأغنية إن الإنسان يقف عاجزاً أمام مصيره، تكشف الأحداث المتلاحقة أن كل محاولة للاستسلام تمنح النظام عمراً إضافياً، وأن الحركة الوحيدة القادرة على زعزعة البنية المغلقة تبدأ تحديداً من لحظة التخلي عن الاعتقاد بأن المأزق يمثل قانوناً أبدياً. وهكذا تكون كلمات الأغنية نقيض الدراما، إذ ترتد الشخصيات، من خلال أفعالها، عكس الرسالة التي تبثها المقدمة بموسيقاها الجزيلة، وكأن المسلسل يضع الأيديولوجيا في مواجهة التجربة الحية، ليترك المشاهد يكتشف بنفسه المسافة بين الخطاب والواقع.

الشخصيات وتفكيك النظام

تتسع هذه الفكرة لتشمل الصورة البصرية في العمل. فالبلدة تبدو مألوفة إلى حد يثير الريبة: منازل خشبية، وشوارع هادئة، ومدرسة، وكنيسة، ومقهى صغير، وهي العناصر التي تمثل في الوعي الأميركي صورة المجتمع المحلي المستقر. غير أن هذا الهدوء يخفي شبكة كاملة من العلاقات القسرية، فكان المكان نسخة مشوهة من الحلم الأميركي، حيث تستمر الحياة اليومية شكلياً بينما تخضع جميع تفاصيلها لقانون البقاء.

هذا التحول يبلغ ذروته في البعد النفسي للشخصيات. فالقادمون إلى البلدة لا يصلون إليها بوصفهم أفراداً متشابهين، وإنما يحمل كل منهم تاريخاً من الخسارات والصدمات والخيبات. غير أن «فروم» يمتنع عن تقديم تلك الجراح باعتبارها مجرد خلفيات درامية، ويجعلها جزءاً من آلية السيطرة نفسها. فالإنسان المثقل بالفقد يصبح أكثر استعداداً للعزلة، وأكثر ميلاً إلى الارتياب، وأقل قدرة على بناء الثقة مع الآخرين، الأمر الذي يجعل من التجربة الشخصية عنصراً فاعلاً في إعادة إنتاج النظام، حتى إننا نشك في بعض الأوقات عما إذا كان كل هذا الرعب نتاجاً للتصدعات التي يحملها الأفراد معهم منذ وصولهم، لا بسبب الزومبيات، وكأن هذه البلدة لا تخلق الانكسار بقدر ما تستثمره وتعيد توجيهه.

من بين الشخصيات التي تجسد هذا التحول الطفل إيثان، الذي يتطور حضوره من شاهد صغير على الأحداث إلى عنصر فاعل في تشكيل الوعي الجمعي. فالفقد الذي يتعرض له يفتح أمامه طريقاً نحو فهم أوسع لطبيعة المكان. في المقابل تؤدي دونا دوراً مختلفاً بينما تجتهد لتحافظ على الحد الأدنى من التماسك الاجتماعي وسط بيئة تتغذى على التفكك. ومن خلال هاتين الشخصيتين تُطرح فكرة بالغة الأهمية: فالمجتمع لا يستمر بفضل البطولة الفردية، وإنما بفضل تراكم الأفعال الصغيرة التي تمنح الحياة اليومية شيئاً من الانتظام، وتجعل التضامن ممارسة مستمرة أكثر منه شعاراً أخلاقياً.

يرتبط بذلك إدراك الغاية من الحضور المتزايد لشخصية الرجل ذي الرداء الأصفر. فالعمل يتجنب تقديمه باعتباره الشر المطلق، ويتركه معلقاً بين التجسيد الفردي والرمز البنيوي. فالرجل لا يكتسب قوته من قدراته الخارقة بقدر ما يستمدها من النظام الذي يحرسه، ولذلك يبدو أقرب إلى ممثل للسلطة منه إلى مصدرها الحقيقي، وتلك مسألة أساسية، لأنه من السذاجة البحث عن شخصية سرية شريرة تفسر فساد العالم – ترامب مثلاً – دون النظر في بنية تنتج الهيمنة باستمرار، حتى لو تغيرت الوجوه التي تتولى إدارتها. ومن هنا تتراجع أهمية الشخص نفسه أمام أهمية التركيبة التي تسمح له بالاستمرار، لتصبح المواجهة مع النظام بأكمله أكثر إلحاحاً من القضاء على أحد ممثليه.

تزداد هذه الرؤية وضوحاً عند مقارنة المسار الأبستمولوجي لـ«فروم» بمسلسل «لوست» الذي أنتجه فريق العمل ذاته. فالعملان يشتركان في وجود مكان مغلق يفرض قوانينه الخاصة، كما يشتركان في توظيفهما للغموض، إلا أن الطريق الذي يسلكه كل منهما يختلف بصورة جذرية. «لوست» انتهى إلى أفق صوفي جعل الخلاص مرتبطاً بالحلول الفردية والأسئلة الميتافيزيقية، بينما يواصل «فروم» دفع شخصياته نحو اكتشاف القوانين التي تحكم العالم المحيط بها، وكأن المعرفة أداة لفهم الواقع وتغييره. ولهذا السبب تتراجع التفسيرات الغيبية تدريجياً لمصلحة البحث عن العلاقات التي تربط الأحداث بعضها ببعض، وتكون الإجابة خطوة أولى نحو الفعل.

ويأتي موضوع التقمص، الذي يربط تابيثا بميراندا وجيد بكريستوفر، ليمنح هذا التصور بعداً تاريخياً. فالعمل يطرح عودة الأرواح للتعبير عن استمرارية التجربة الإنسانية عبر الأجيال. فكل جيل يبدأ من النقطة التي انتهى إليها سابقه، ويحمل معه ذاكرة غير مكتملة لمحاولات التحرر السابقة، وكأن التاريخ لا يتحرك في خط مستقيم، بل يتقدم عبر تراكم الخبرة، وإعادة اكتشاف الأسئلة نفسها في ظروف جديدة. الرسومات التي يحتفظ بها فيكتور تكتسب في هذا السياق قيمة استثنائية، لأنها تؤدي وظيفة أرشيف يحفظ ما عجزت الذاكرة الفردية عن الاحتفاظ به، فتتحول الصورة فيه وثيقة مقاومة، والتذكر فعلاً سياسياً بقدر ما هو فعل إنساني.

الموسم الخامس... نحو المواجهة الأخيرة

لذلك يكتسب الموسم الرابع ثقلاً استثنائياً مع انتقال السؤال الأساسي من إمكانية الهروب من البلدة، إلى الكيفية التي يمكن من خلالها تفكيك النظام الذي يجعل وجودها ممكناً. وما دام السكان يكتفون بردود الفعل، فإن السلطة تحتفظ بالمبادرة. أما عندما يتحول الفهم إلى تنظيم، والتنظيم إلى فعل جماعي، فتبدأ موازين القوة في التحرك للمرة الأولى.

من المرجح أن يحمل الموسم الخامس هذا الصراع إلى نهاياته المنطقية، فالمجاعة التي تلوح في الأفق، وتراجع الموارد، وتزايد معرفة الشخصيات بتاريخ المكان، جميعها مؤشرات على أن مرحلة التكيف شارفت على الانتهاء، وأن لحظة الحسم تقترب. وإذا نجح فريق العمل في الحفاظ على هذا المسار، فسوف يقدم خاتمة تكون تأملاً فلسفياً في الكيفية التي تنتقل بها المجتمعات من مجرد التعايش مع الهيمنة إلى إنتاج الشروط التي تسمح بتفكيكها، واستعادة الإنسان موقعه بوصفه صانعاً لتاريخه، لا مجرد كائن مهمش يتحرك داخل تاريخ صنعه الآخرون.

«فروم» (FROM) على منصة MGM+

قضية

بين الفن والسياسة، تتجدد معركة المقاطعة الثقافية على وقع حرب غزة. إذ تحوّل «مهرجان مرسيليا الدولي للسينما الوثائقية» إلى ساحة مواجهة بين أنصار المقاطعة الثقافية والتطبيع، بعدما قاد انسحاب سينمائيين عرب ودوليين احتجاجاً على تكريم المخرج الإسرائيلي نداف لابيد إلى حملة إعلامية فرنسية واسعة. كما برز «نداء الجنوب» دفاعاً عن المقاطعة ورفضاً لازدواجية المعايير في المؤسسات الثقافية الغربية

الإعلام الفرنسي يشيطن مناصري فلسطين

«مثقفو الجنوب» يَفضحون الازدواجية الغربية

مروة جردي

عاد الغرب إلى ضلاله القديم في محاولة تحويل الظالم إلى ضحية، والمظلوم إلى جانٍ، بطرق إعلامية مخادعة لم تعد تجدي في ظل الانفتاح المعلوماتي والرقمي الذي يعيشه العالم.

يسعى الغرب عبر إعلامه إلى نزع القضايا من سياقاتها الطبيعية، فبعد إعلان «مهرجان مرسيليا الدولي للسينما الوثائقية» (FID) التراجع عن عرض فيلم لمخرج إسرائيلي وتكريمه على هامش المهرجان، استجابة لضغوط سينمائيين هدد بسحب أفلامهم من المهرجان، شنت وسائل إعلام فرنسية حملة ممنهجة ضد هؤلاء المخرجين والفنانين، محولة النقاش عن حقهم في المقاطعة الثقافية نصرةً لضحايا الإبادة الإسرائيلية في قطاع غزة، إلى إدانتهم بسبب عدم قدرتهم على الفصل بين السياسة والفن.

في مواجهة الغرب الصهيوني... كلنا جنوب

مع بداية الإعلان عن تحضيرات وبرنامج مهرجان مرسيليا الذي اختتم قبل أيام (الأخبار 11/ 6/ 2026)، واجهت الأوساط الثقافية الفرنسية والغربية أحد أعنف النقاشات الفكرية والسياسية في الآونة الأخيرة.

وبناء على التطور الأخير، أصدرت مجموعة من المثقفين والسينمائيين من دول الجنوب العالمي بياناً بعنوان «نداء الجنوب»؛ أكد رفضه القاطع لسياسة «التدجين الثقافي» والنظرة الاستعلائية الاستعمارية التي ما تزال تحكم المؤسسات الفنية في فرنسا. ووقّع على البيان مئات الفنانين، والمثقفين، والباحثين المنتمين والمنحدرين من بلدان الجنوب من أفريقيا، والشرق الأوسط، وأميركا اللاتينية، وآسيا، مع حضور لافت لمثقفين من العالم العربي، خصوصاً لبنان وسوريا في وقت تواجه فيه البلدان محاولات وضغوط دولية لقبول التطبيع والتعامل مع «الإسرائيلي» تحت عناوين مختلفة.

استقالات في لجنة التحكيم ورضوخ في الختام

مع انطلاق فعاليات المهرجان، لم تكن المعركة أقل زخماً؛ إذ تُرجم التفاعل مع المقاطعة إلى استقالة اثنين من أعضاء لجان التحكيم رسمياً، بينهم المخرجة البرازيلية آنا فاز التي نشرت رسالة تنديد بانحياز الإدارة للمخرج الإسرائيلي على حساب المقاطعة الأخلاقية. ورغم إعلام المهرجان سحب المخرج الإسرائيلي نداف لابيد لفيلمه وإلغاء جلسة تكريمه تحت ضغط المقاطعة، إلا أنّ عدداً من المخرجين تمسّكوا بموقفهم الرافض للمشاركة لعدم إعلان إدارة المهرجان صراحةً عن موقفها من المقاطعة. وخلال أيام المهرجان، تكررت المداخلات المناصرة لفلسطين والمقاطعة في كلمات أصحاب الأفلام أثناء عروضهم.

في اليوم الأخير، رضخت إدارة المهرجان للأصوات المناهضة للإبادة الجماعية، ومنحت المنصة رسمياً لمجموعة «فلسطين تنتفّ السينما»، التي ألقت كلمة ختامية وجّهت فيها تحية شكر واعتزاز إلى السينمائيين الذين انتصروا للمقاطعة، مطالبةً المؤسسات الثقافية بتحمل مسؤوليتها.

مرسيليا ميدان جديد لحرب «غزة»

الشرارة الأولى للأزمة انطلقت من أروقة مهرجان مرسيليا؛ حين أقدمت نخبة من أبرز صناع السينما والمنتجين العرب والدوليين من بينهم هالة العبد الله، وعصمت أميرالاي، وغسان سلهب، ومحمد سويد، وناريمان ماري، وفاطمة الشريف على خطوة جريئة تمثلت في «سحب أفلامهم جماعياً من المهرجان».

جاء هذا الانسحاب رداً على إصرار إدارة المهرجان على تكريم المخرج الإسرائيلي نداف لابيد، مما اعتبره المنسحبون انخراطاً صريحاً في منظومة التطبيع مع الكيان العبري، مستندين إلى مشاركة لابيد الواسعة في فعاليات ومهرجانات ممولة وموجّهة مباشرة من السفارة والوزارات الإسرائيلية. وذكر السينمائيون أنّ خطوتهم جاءت تلبيةً لنداء «الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل» (PACBI).

النفاق الثقافي للإعلام الفرنسي

وبدل أن يفتح هذا الموقف السياسي الباب لنقاش جماعي حول مسؤولية الفن تجاه الجرائم «الإسرائيلية» في العالم انطلاقاً من «حرب الإبادة الجماعية الجارية في قطاع غزة»، والحرب على جنوب لبنان واحتلال قرى منه، وتوسع الاحتلال في سوريا، هبّت الأوساط الثقافية والإعلامية الفرنسية في حملة استنكار واسعة ضد المخرجين المنسحبين اعتراضاً على هذه الجرائم. ورصد البيان أكثر من 180 تغطية إعلامية فرنسية حاولت شيطنة قرار السحب، وتصويره كـ «اعتداء على حرية التعبير»، وتعبير عن «عنف بدائي».

في هذا السياق، جاء بيان «مثقفي الجنوب» ليفكك هذا النفاق، مستنكراً كيف تحركت الماكينة الثقافية الفرنسية لحماية مخرج إسرائيلي، بينما التزمت الصمت المطبق تجاه التدمير الممنهج للجامعات والمكتبات والمراكز الثقافية في غزة والضفة الغربية، وتجاه قمع وأعتقال واغتيال الفنانين الفلسطينيين، فضلاً عن غزو جنوب لبنان وتوسع الاحتلال.

لم تقتصر هذه الحملة ضد المقاطعة على المنصات الغربية، بل وجدت صداها في بعض المنابر العربية واللبنانية التي تبنت السردية الفرنسية. فقد وصفت خطوة السينمائيين بـ «الابتزاز»، واعتبرت المقاطعة «وقوعاً في التطرف وإفلاساً فكرياً يذكر بألمانيا النازية»، مصورةً هذا الفعل النضالي كـ «تخريب» للفضاء الفني، مع تجاهل تام لحرب الإبادة وأشلاء الضحايا في لبنان وفلسطين.

هذا الدفاع المستميت ليس مجرد رأي فني، بل هو تجسيد سريري لعقدة النقص تجاه المستعمِر، وتطبيق دقيق لمفهوم فرانز فانون عن النخب التي ترتدي «الأقنعة البيضاء»؛ حيث يتم التفريط بالكرامة السياسية وقضايا الشعوب المصيرية استجداءً للاعتراف الغربي. إن المطالبة بفصل الفن عن الواقع في أوج المقتلة ليست إلا محاولة بائسة لتجريد الثقافة من دورها الأخلاقي.

لا تراجع عن حقنا

البيان الذي حمل توقيع أسماء وازنة في عالم الفكر والفن مثل المخرج الفلسطيني هاني أبو أسعد، والفنان التشكيلي السوري يوسف عبدلكي، والمفكر جيلبر الأشقر وجّه صفعة فكرية إلى المركزية الغربية.

وجاء في نص البيان «نحن نملك كامل الحق في سحب حضورنا من أي إطار يستخدم مشاركتنا لتبرئة ضميره، بدل مساءلة مسؤوليته ومسؤولية القوى الغربية عن الإبادة الجماعية الجارية». ورفض الموقعون بقوة أن يُطلب من فناني ومثقفي العالم العربي والجنوب تقديم صكوك غفران، أو تعديل تضامنهم مع فلسطين ليكون «مخففاً ومشروطاً بمصادقة سلطة أخلاقية إسرائيلية» لكي يتم قبوله في الغرب.

ويختتم النداء بتأكيد مبدأ أنّ الثقافة ليست فضاءً معزولاً عن صراعات العالم الحقيقي. وطالب الموقعون المؤسسات الغربية بالتوقف عن مطالبة المبدعين بـ «ترك قناعاتهم وكرامتهم السياسية عند بوابات المهرجانات والمتاحف».

الأخبار
al-akhbar
www.al-akhbar.com
الخميس 16 تموز 2026 العدد 5826

الفضاء الافتراضي

لم يعد التجسس الرقمي يقتصر على التطبيقات الأمنية أو منصات التواصل، بل امتدّ إلى تطبيقات المواعدة أيضاً. تحوّل «تيندر»، وفق تقارير وإفادات متداولة، من مساحة للتعارف إلى أداة في الحرب النفسية وجمع البيانات، بما يثير أسئلة خطيرة حول الخصوصية، والتكنولوجيا، وتسليح الفضاء الرقمي

أيها العشاق... «تيندر» يتجسّس عليكم

علي سرور

منذ اللحظات الأولى لانطلاق حروب «إسرائيل» على شعوب الشرق الأوسط، تجلّى تجنيدها للتكنولوجيا بمشتقاتها كسيف حديث يخدم مشاريعها العدوانية. صحيح أنّ أجهزة الهاتف، بمفهومها التقني، ليست وليدة اللحظة، إلّا أنّ نماذجها الذكية المتفشّية في أرجاء المعمورة، شكّلت كنزاً معلوماتياً يُدخل أجهزة الاستخبارات إلى أدّق التفاصيل الشخصية لشعوب المنطقة التي هُدِرت دماؤها قبل أن تُهدر خصوصيّة بياناتها. ومن بين وسائل التواصل الاجتماعي المتعدّدة، عاد إلى التداول في الإعلام الأميركي، انخراط تطبيق المواعدة الشهير «تيندر» في حملة البروباغندا الأميركية للتهويل على الشعب اللبناني، بما أثار دهشة واستغراب الناشطين الأميركيين أنفسهم حول سياسات قواتهم المسلّحة الإعلامية.

عسكرة المواعدة

لم يبخل عمالقة التكنولوجيا بأي جهد في مساعهم إلى خدمة الحروب الأميركية والإسرائيلية في الشرق الأوسط. وقد جُيِّشت في هذا الإطار، المنصات الغربية وما تحمله في بياناتها من رصد جغرافي للمستخدمين، ومتابعة من كثب لشبكات العلاقة الشخصية والصور والاتصالات وغيرها. دخل تطبيق المواعدة «تيندر» مرحلة التجنيد الإجباري في المعسكر الصهيوني منذ بدايات عام 2024، بعد استحواذ مجموعة «إليوت» الاستثمارية، الذائعة الصيت، على

حصّة وازنة في شركة «ماتش» المالكة للتطبيق. مع العلم أنّ مؤسس المجموعة، بول سنغر، يعدّ من أبرز داعمي الصهيونية وأهدافها.

سرعان ما بدأت ماكينة الحرب في جني حصاد استثمار المليار دولار في تطبيق المواعدة، إذ استُخدم ضمن الماكينة الإعلامية للبنتاغون في العدوان على لبنان. بالتوازي مع الغارات والقصف المدفعي الإسرائيلي على البلاد وقتل آلاف اللبنانيين وتدمير عشرات آلاف المنازل، فوجئ المستخدمون بمناشير «دعائية» تستحوذ على كادر هواتفهم وتحمل تهديدات أميركية مباشرة.

تحوّل التطبيق من مساحة للحصول على شريك، إلى منصّة إنذارات لا تُميّز بين مواطن وآخر. وحملت حينها الإعلانات رسائل تُظهر الطائرات الحربية من طراز أف-16 و آي-10 وغيرها، تعلو تهديدات مباشرة مثل «لا ترفعوا السلاح ضد الولايات المتحدة وشركائها»، أو القيادة المركزية الأميركية على أتم استعداد وجاهزية بطائرات مقاتلة أسرع من الصوت موجودة حالياً في المنطقة لحماية شركائها.

تكنولوجيا الإبادة

يدّعي دايفيد كوك، المدير التنفيذي لمجموعة القوات الخاصة الأميركية، وهي تجمّع لقدامى المحاربين، أنّ الهدف من الدعاية التي لجأت إليها القيادة المركزية كان التخاطب مع المقاومين اللبنانيين الذين يبحثون عن «مواعدة» بأنّ الجيش الأميركي يعرف مكانهم بسبب المتابعة الجغرافية التي يتيح بها «تيندر». وبحسب كوك، الخطّة الأميركية كانت حثّ المقاومين على إلقاء السلاح عبر التلاعب بذهنهم و«جعلهم يسألون لماذا نُقاتل في الجنوب؟».

بمعزل عن سبب لجوء الجيش الأميركي إلى تطبيق المواعدة، إلّا أنّ ضحية الترهيب النفسي لم ينحصر بفئة دون غيرها. أمّا بالنسبة إلى «تيندر» المنتشر عبر حوالى 75 مليون مستخدم على امتداد أكثر من 190 دولة، فمنذ دخول مجموعة «إليوت» قلب الشركة الأم «ماتش» عبر تنصيب سبنسر راسكوف ضمن المجموعة الإدارية، دخلت معها الرغبة الإسرائيلية في الانقضاض على بيانات التطبيق وطرق استعماله. علماً أنّ راسكوف عضو في المجلس الإداري لشركة «بلانتير» التكنولوجية المُستخدمة من قبل القوات الإسرائيلية لعمليات الترصّد وتحديد بنك الأهداف.

المفكرة

كيف نبني خطاباً في مواجهة التطبيع؟

■ انطلاقاً من فكرة تعزيز الخطاب الوطني القائم على المحاججات المعرفية والأدلة العلمية، تنظم ورشة عمل بعنوان «بناء خطاب مقاوم للتطبيع»، تتناول أساليب

بناء خطاب نقدي في مواجهة التطبيع، بما يربط بين المعرفة والعمل العام.

تقدّم الورشة الباحثة بيسان طي (الصورة)، وتمتد على أربعة أسابيع، في لقاءات حضورية تبدأ يوم الخميس 23 تموز (يوليو)، من الساعة 5 حتى الساعة 7 مساء، في مقهى «ة مربوطة». وتستهدف الراغبين في تطوير أدواتهم في بناء الخطاب والبحث والمحاججة، على أن يكون عدد المشاركين محدوداً.

ورشة «بناء خطاب مقاوم للتطبيع»: الخميس 23 تموز (يوليو) - الساعة 5:00 عصراً - للتسجيل:
https://forms.gle/9B5jbZsPZjKGK7Db9

أديب فرحات يفتح أبواب الأرشيف

■ في فرصة تتيح التعرف إلى عالم الأرشيف وكيفية التعامل مع المواد الأرشيفية، يستضيف «بيت بيروت» ماستر كلاس مع المنتج والمخرج أديب فرحات (الصورة)، القيّم المشارك على معرض «احكيلي يا جنوب»، ضمن البرنامج الثقافي المرافق للمعرض، مساء الجمعة 17 تموز (يوليو).

يتناول فرحات خلال الجلسة كيفية تحويل المواد الأرشيفية إلى أعمال بصرية وسمعية، مستعرضاً تجربته في تطوير الأفكار الإبداعية وصوغ الذاكرة في أعمال فنية. كما يتيح اللقاء للمشاركين التعرف إلى

آليات الاشتغال على الأرشيف بوصفه مادة للسرد والإنتاج الفني.

تأتي الجلسة خلال الأسبوع الأخير من المعرض، ما يمنح الزوار فرصة الاطلاع على الأعمال التي يشارك بها فرحات قبل اختتام المعرض والإغلاق الصيفي لبيت بيروت.

«ماستر كلاس مع أديب فرحات»: الجمعة 17 تموز (يوليو) - 6:00 مساءً - «بيت بيروت» (السوديكو). للاستعلام: 71/028969

غسان كنفاني: سيرة «الهدف»

■ إحياءً لذكرى استشهاد الأديب والمناضل الفلسطيني غسان كنفاني، تطلق «أكاديمية دار الثقافة» فيلم «الهدف» يوم الجمعة 17 تموز (يوليو)، في مقر الأكاديمية في مخيم مار إلياس.

الفيلم الذي يحمل توقيع المخرج محمد أبو شريفة، يعرض للمرة الأولى في الأكاديمية، يعقبه نقاش حول العمل. ويأتي العرض ضمن برنامج ثقافي تنظمه الأكاديمية في ذكرى كنفاني، يتناول إرثه الثقافي والنضالي عبر سلسلة من الفعاليات. يتناول الفيلم مجلة «الهدف» الفلسطينية التي أسسها كنفاني في بيروت عام 1969 وترأس تحريرها حتى اغتياله عام 1972. يرصد تاريخها وتحولاتها، ودورها السياسي والثقافي، واستمرارها حتى اليوم، من خلال شهادات شخصيات عاصرت مراحلها المختلفة.

يستند الفيلم إلى أرشيف طويل ومقابلات مع شخصيات واكبت المجلة منذ تأسيسها، إلى جانب أرشيف بصري يوثق مراحل مختلفة من تاريخ المجلة.

عرض فيلم «الهدف»: الجمعة 17 تموز (يوليو) - الساعة 4:00 عصراً - «أكاديمية دار الثقافة» (مخيم مار الياس). للاستعلام:
cultureacademy@outlook.com

على بالي

أسعد أبو خليل

تستمرُّ شهادة المسؤول العسكري للحزب الشيوعي، زياد صعب، على المحطّة الصحناويّة.

1) ذروة القحّة أن يزعم صعب أنّ الحزب الشيوعي مسؤول عن معظم عمليّات المقاومة وعن انسحاب إسرائيل من معظم الأراضي اللّبنانيّة. فليسمحْ لنا. إنّ المسؤول عن العمليّات الكبرى التي طردت إسرائيل من لبنان هي المقاومة الإسلامية («أمل» والحزب) ثم الحزب السوري القومي الاجتماعي وباقي أحزاب الحركة الوطنيّة بما فيها الشيوعي طبعاً. هناك جداول منشورة بعمليّات المقاومة (على أنواعها): وعمليّات الحزب هي التي عجّلت أكثر من غيرها في انسحاب القوات الإسرائيليّة من معظم لبنان. ماذا عن انسحاب المارينز من لبنان في 1984؟ كانت من أفعال «جمّول» أيضاً؟ ثم لنتحدّثْ بصراحة حان وقتها: إنّ بيانات إعلان العمليّات من قِبل «جمّول» كانت عرفاتيّة بالكامل، من حيث المبالغة في عدد العمليّات وتأثيرها وتعداد ضحايا العدوّ. ثم: في مرحلة الثمانينيّات، كان الإعلام الغربي الصهيوني يركّز في حملاته عن معاناة إسرائيل في جنوب لبنان على «أمل» وتنظيم إسلامي سرّي وعلى الحزب السوري القومي الاجتماعي (نشرت مجلّة أتلانتيك في 1987 مقالة طويلة بعنوان «وراء الإرهاب» للصحافي الإسرائيلي إيهود يعاري وهي تركّز على خطر الحزب القومي على إسرائيل). لكن لماذا لا نجد الحزب القومي يحاول أن ينسب انسحاب إسرائيل إلى نفسه؟ ولماذا يتخصّص الشيوعيّون السابقون في هذه السعي (هؤلاء مثل صعب، يجدون المقاتلين الكتائبيّين «لذيذون» فيما يتركّز كلّ عدائه على الحزب وعلى الذين يواجهون إسرائيل وحدهم). جمّول شاركت في عمليّات بطوليّة لكن استعمال جمّول لغايات تخدم أعداء مقاومة إسرائيل في الإعلام الخليجي والصحناوي واضحة المرامي والغايات.

2) يذكر أنّه تلقّى أمراً من أكرم شهيّب فنفّذه، لكنّه رفض أمراً من جورج حاوي، لماذا؟

3) يذكر أنّ غازي كنعان غضب منه لأنّه استشهد بمَثل (غير مفهوم أبداً وغير مؤذٍ) وأنّ أبو سعيد العنترازي (تعرف الناس من هو؟) أخبره أنّ كنعان أراد اغتياله.

4) هل يذكر مآدب طعام من قيادة الحزب الشيوعي لقادة الجيش السوري في لبنان في تلك الفترة؟ لا تستقيم مع رواياته أبداً.

الأخبار
al-akhbar
صادرة عن شركة أخبار بيروت

■ رئيس التحرير
ابراهيم الأمين
■ مدير التحرير المسؤول
وفيق قانصوه

■ مجلس التحرير
أمل الأندري
محمد وهبة
وليد شرارة
دعاء سويدان
جمال غصن
حسين سمور

■ المكاتب
بيروت ـ فردان ـ شارع دونان ـ سنتر كونكورد الطابق الثامن
■ تلفاكس: 01759500 01759597
■ ص.ب 113/5963

/AlakhbarNews
@AlakhbarNews
/AlakhbarNews

■ الإعلانات
الوكيل الحصري 01/759500 ads@al-akhbar.com
■ التوزيع
شركة الأوائل
15ـ 01/ 666314 ـ 03 / 828381
■ الموقع الالكتروني
www.al-akhbar.com